

Distr.: General
15 August 2024
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والأربعون

جنيف، 4-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

لبنان

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- معلومات عامة

- 1- تعرض جمهورية ألبانيا ما تحقّق من تطورات في مجال حقوق الإنسان، وما تُفَعّد من توصيات وردت في التقرير الأخير للاستعراض الدوري الشامل الذي قُدم في عام 2019.
- 2- وتعرب ألبانيا عن تقديرها لعملية تحضير الاستعراض الدوري الشامل باعتباره ممارسة ثمينة لتقييم حال الالتزامات في مجال حقوق الإنسان والتقدم المحرز في الوفاء بها. وألبانيا ملتزمة التزاماً راسخاً بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ثانياً- منهجية التقرير

- 3- بموجب أمر رئيس الوزراء رقم 2014/112 أنشئ الفريق العامل المشترك بين المؤسسات لصياغة التقارير الوطنية والمشاركة في استعراضها في إطار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها ألبانيا. وهو يضم المؤسسات الإدارية الحكومية والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومجلس النواب والسلطة القضائية والحكومة المحلية. وقامت وزارة أوروبا والشؤون الخارجية بتنسيق العملية عن طريق تحديد المؤسسات التي يشمل نطاق مسؤولياتها القضايا التي يتناولها التقرير، وجمع مساهماتها والتشاور معها بشأن التقرير.
- 4- وتشمل المؤسسات، بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي ساهمت بتعليقاتها الجهات التالية: مجلس النواب، وهيئة الإعلام السمعي البصري، ومحامي الشعب/أمين المظالم، ووكالة دعم الحكم الذاتي المحلي، ومفوض الحماية من التمييز، ومكتب رئيس الوزراء، ووزارة التعليم والرياضة، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة أوروبا والشؤون الخارجية، ووزارة الاقتصاد والثقافة والابتكار، ووزارة البنية التحتية والطاقة، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ومكتب المدعي العام، ومعهد الإحصاء الألباني، وقسم الإدارة العامة، والمديرية العامة لمكافحة الفساد، والمديرية العامة للسجون.
- 5- وتضمّن التقرير المشاورات مع منظمات المجتمع المدني الوطنية. والمنظمات غير الربحية والجهات ذات الخبرة التي ساهمت بتعليقاتها هي كما يلي: منظمة "المرأة الألبانية في القطاع السمعي البصري"، ومؤسسة "مساعدة الأطفال"، والخبيرة المستقلة مونيك كوجاكي، ومنظمة "طيف العقل المتفتح بألبانيا"، ومركز "ستريها"، ومركز فاترا النفسي والاجتماعي، والمركز الألباني للسكان والتنمية، ومركز "حقوق الإنسان في الديمقراطية"، ومركز التحالف الجنساني للتنمية، والرابطة الوطنية الألبانية للصم، ورابطة النساء من أجل الأمن والسلام، ورابطة "مختلفون ومتساوون".

ثالثاً- المعايير الدولية (التوصيات 95-2، و95-3، و95-1)

- 6- لم تصادق ألبانيا على اتفاقية حقوق الشعوب الأصلية والقبلية، لكنها تظل ملتزمة بحقوق الإنسان. ولم توقع ألبانيا، بصفتها عضواً في حلف شمال الأطلسي، معاهدة حظر الأسلحة⁽¹⁾، ولم تصادق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكنها نفّذت سلسلة من التدابير والمشاريع القانونية والبرمجية المرتبطة بتشجيع الثقافة، والتربية الفنية الثقافية، والفن التراثي، والابتكار، وبدعم الفئات المهمشة والأقليات القومية والأطفال، وباعتماد نهج المساواة بين الجنسين.
- 7- ويجري التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

8- وصَدّقت ألبانيا، في عام 2020، على صك التعديلات المدخلة على دستور منظمة العمل الدولية لعام 1986⁽²⁾، وكذا، في عام 2022، على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 "بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل"، لعام 2019⁽³⁾.

التعاون مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان (التوصية 95-5)

9- يُعلن عن الوظائف الشاغرة داخل هيئات المعاهدات على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، وتتضمن الإعلانات معايير الاستحقاق لاختيار الموظفين. وتستخدم الدولة شبكات التواصل الاجتماعي لتوزيع هذه الإعلانات على أوسع نطاق ممكن⁽⁴⁾.

رابعاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: التطورات والإنجازات والتحديات منذ دورة الإبلاغ الأخيرة

ألف- الإطار الدستوري والقانوني (التوصيتان 95-14، و95-15)

10- ألبانيا طرف في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وما زالت تعمل على مواءمة إطارها التنظيمي الوطني مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وبموجب القانون رقم 13/2022، صدّقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 التي تتعلق بـ "القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل" لعام 2019، وتسري على جميع مجالات العمل، سواء أكان ذلك في القطاعين الخاص أو العام، أو في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي، أو في المناطق الحضرية أو الريفية⁽⁵⁾.

سياسات حقوق الإنسان (التوصيتان 95-16، و95-13)

11- واصلت ألبانيا بذل جهودها المكثفة لزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السياسات والبرامج المعتمدة. والاستراتيجية الوطنية للتنمية والاندماج في أوروبا للفترة 2022-2030، التي تحدّد أولويات السياسة العامة بالنسبة لجميع الاستراتيجيات القطاعية/المشتركة بين القطاعات، تتضمن رؤية تتص على احترام وضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفقاً للدستور والصكوك الدولية، وضمن المشاركة على قدم المساواة ودون تمييز في جميع مجالات الحياة، وإمكانية اللجوء إلى العدالة ومراعاة الأصول القانونية. وتُعطى بعض المجالات أو الأهداف الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات في مجال العدالة وخطة عملها للفترة 2021-2025، والاستراتيجية المشتركة بين القطاعات في مجال قضاء الأحداث وخطة عملها للفترة 2022-2026، والاستراتيجية المشتركة بين القطاعات في مجال حماية ضحايا الجريمة وخطة عملها للفترة 2024-2030، والخطة الوطنية للاندماج في أوروبا للفترة 2023-2025، وخارطة الطريق لسيادة القانون، وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2024-2025، والاستراتيجية الوطنية للشباب وخطة عملها للفترة 2022-2029؛ والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وخطة عملها للفترة 2024-2030⁽⁶⁾، والاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين وخطة عملها للفترة 2021-2030، وخطة العمل للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2025، والوثيقة السياسية الوطنية المتعلقة بالشيخوخة وخطة عملها للفترة 2020-2024⁽⁷⁾، وخطة العمل الوطنية للمساواة لعام 2021⁽⁸⁾، وجدول الأعمال الوطني لحقوق الطفل للفترة 2021-2026⁽⁹⁾، وخطة العمل الوطنية لمجتمع الميم للفترة 2021-2027⁽¹⁰⁾، وخطة عمل تنفيذ القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن "المرأة والسلام والأمن" للفترة 2023-2027⁽¹¹⁾.

12- واستكملت ألبانيا إطارها القانوني والقانوني الفرعي الذي ينص على سياسات لدعم مختلف الفئات من خلال اعتماد نظام جديد للتقييم الاجتماعي والنفسي والبيولوجي للأشخاص ذوي الإعاقة، ودفع ضغفي الاستحقاقات الشهرية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة لمن يشاركون منهم في دورة تأهيلية مرخصة أو معتمدة، ومنح قرض فائدة لتأمين مأوى، وتقديم مدفوعات الدعم في حال المرض أو البطالة - أو بدلات الانتقال إلى مكان العمل، بما في ذلك لأفراد القوات المسلحة⁽¹²⁾، وموظفي وكالات إنفاذ القانون، مثل الشرطة الوطنية⁽¹³⁾، وشرطة السجون⁽¹⁴⁾، أو حتى من خلال تعزيز الحماية للشرطة الوطنية⁽¹⁵⁾. وعدلت قانون السكن الاجتماعي في عام 2023، وعززت فرص الحصول على السكن لفائدة 50 في المائة من الأسر المحرومة والأسر الشابة والشباب⁽¹⁶⁾.

13- ونظمت حملات إعلامية وتوعوية بشأن حقوق الإنسان على العموم، وبشأن أكثر الفئات حرماناً على الخصوص. وعلى مدار العام، تُنظّم أنشطة متنوعة ذات مواضيع مختلفة تتناول حقوق المرأة والطفل والروما ومجتمع الميم والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي كل عام، تُنظّم أنشطة في إطار الأيام الدولية، مثل أنشطة الستة عشر يوماً لمكافحة العنف ضد المرأة.

14- ويُستكمل الإطار القانوني بسلسلة قوانين تتناول قضايا حقوق الإنسان⁽¹⁷⁾. ومن الأمثلة على ذلك: اعتماد قانون جديد في عام 2020 ينص على احترام المعايير الدولية لحقوق السجناء والمحتجزين ومعاملتهم؛ وتعديل قانون وسائل الإعلام السمعي والبصري، والمصادقة على القانون الجديد للبث السمعي البصري، ووضع قانون جديد للاتصالات الإلكترونية، وصياغة مشروع قانون جديد لحماية البيانات الشخصية⁽¹⁸⁾.

هيكل الآليات الوطنية لحقوق الإنسان (التوصية 95-12)

15- الآلية الوطنية لحقوق الإنسان مكتملة ودستورية. ويتواصل تعزيز المؤسسات الدستورية والقانونية. ويضمن الإطار التنظيمي الاستقلالية اللازمة لأمين المظالم، ومفوض الحق في المعلومات وحماية البيانات الشخصية، ومفوض الحماية من التمييز.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات 95-6، و95-7، و95-8، و95-9، و95-10، و95-11)

16- أقرّ الدستور المعدل في عام 2016 بحق كل مفوض معين بموجب القانون في اللجوء إلى المحكمة الدستورية لحماية الحقوق والحريات الأساسية المكفولة. وفي السابق، لم يكن يحق ذلك سوى لأمين المظالم⁽¹⁹⁾.

17- ويضمن الإطار الدستوري والقانوني في ألبانيا استقلالية أمين المظالم كهيئة رئيسية مكلفة بحقوق الإنسان. ولتعزيز هذه المؤسسة، رُفعت ميزانيتها سنوياً (بنسبة 8,57 في المائة بين عامي 2021 و2022، ونسبة 6,81 في المائة بين عامي 2022 و2023، ونسبة 29 في المائة بين عامي 2023 و2024)؛ وزاد عدد موظفيها بـ 7 أشخاص في عام 2024. ورُفعت رواتب موظفي الخدمة المدنية بجميع مؤسسات حقوق الإنسان المستقلة بنسبة تصل إلى 40 في المائة. ورُفعت الميزانية السنوية لمفوض الحماية من التمييز سنوياً، إذ زادت من 50 900,00 (بآلاف الليكات) في عام 2020 إلى 58 815,96 (بآلاف الليكات) في عام 2021، و56 661,36 (بآلاف الليكات) في عام 2022، و67 523,48 (بآلاف الليكات) في عام 2023⁽²⁰⁾.

18- وقد دُعيت مفوضية الحماية من التمييز بموظفين إضافيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير ليلبغ عددهم 34 موظفاً في عام 2022⁽²¹⁾. وأوضحت التغييرات القانونية لعام 2020 قواعد الحماية من التمييز وعززتها، ووطدت دور مفوض الحماية من التمييز، ويسرت الإجراءات المتاحة لضحايا التمييز. وحدد القانون أشكال جديدة للتمييز والتمييز الهيكلي تستند إلى أسس متعددة⁽²²⁾.

الحكم الرشيد (التوصيات 95-53، و95-52، و95-51، و95-55)

- 19- تنفذ ألبانيا منذ عام 2015 إطاراً استراتيجياً لمكافحة الفساد. ويجري التشاور بشأن مشروع الاستراتيجية الجديدة لمكافحة الفساد للفترة 2024-2030⁽²³⁾. واعتمدت ألبانيا عدة استراتيجيات مثل: استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة للفترة 2021-2025، والاستراتيجية المشتركة بين القطاعات في مجال العدالة للفترة 2021-2025؛ والاستراتيجية المشتركة بين القطاعات في مجال اللامركزية والحكم المحلي للفترة 2023-2030؛ والاستراتيجية المشتركة بين القطاعات "جدول أعمال ألبانيا الرقمي للفترة 2022-2026"، وما إلى ذلك. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أنشئ منصب جديد لوزير الدولة للإدارة العامة ومكافحة الفساد بهدف تعزيز التوجيه والدعم السياسي لإصلاح الإدارة العامة⁽²⁴⁾.
- 20- وفي أعقاب إتمام عمليات التعيين في المحكمة الدستورية، باشر القضاة التسعة، الذين عُيّن ثمانية منهم لفترة ولاية كاملة مدتها تسع سنوات، عملهم. وحققت الآلية الخاصة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة إنجازات إضافية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، انتُخب رئيس أَدعاء خاص جديد. ولملاء الشواغر في نظام القضاء، أدى 40 قاضياً اليمين في تشرين الأول/أكتوبر 2023.
- 21- وفي عام 2022، أُدين 186 موظفاً عمومياً بتهمة الفساد و7 آخرين بتهمة الفساد الكبير. وفي حين أُحيلت إلى القضاء 298 قضية جديدة بشأن فساد موظفين عموميين لم تحل إليه أي قضية بشأن الفساد الكبير. وأدين 18 موظفاً قضائياً بتهمة الفساد.
- 22- واستمرت عملية التدقيق في وظائف القضاة والمدعين العامين. وفي عام 2023، فُصل 57 في المائة منهم أو استقالوا أو انتهت ولايتهم. وحكمت المحكمة الابتدائية الخاصة بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة على الرئيس السابق للمحكمة الدستورية بالسجن لمدة 6 أشهر بتهمة التصريح بالكاذب والإخفاء أثناء عملية التدقيق. وتُطبّق ألبانيا نهجاً منظماً في الإجراءات الجنائية المباشرة ضد القضاة والمدعين العامين.
- 23- وأفضت التغييرات المدخلة على القانون الخاص بالعملية الانتقالية لتقييم ضباط الشرطة في عامي 2022 و2023، إلى تحسينات⁽²⁵⁾. وأكملت لجنة التقييم الخارجي لضباط الشرطة عملية الجرد، وقدمت التقارير إلى هيئة الإشراف على الشرطة بصفقتها الجهة المكلفة بتقييم مخاطر غياب النزاهة والفساد العالية والتصدي لها، وبإتمام الإجراءات⁽²⁶⁾.
- 24- وأنشأ مجلس النواب اللجنة البرلمانية الخاصة "تعزيز الإصلاحات اللازمة للحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد من أجل انضمام ألبانيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2030". وفيما يتعلق بسيادة القانون، أنشئ فريق فرعي "معني بحقوق الإنسان"⁽²⁷⁾.
- 25- ونصّ قرار مجلس الوزراء رقم 736 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2013 بشأن الموافقة على المبادئ التوجيهية لسيادة القانون" على تدابير لضمان تعزيز سيادة القانون في البلاد.

الميزانية والموارد (إعمال حقوق الإنسان) (التوصية 95-42)

- 26- الميزانية المخصصة لإعمال حقوق الإنسان بند مباشر وغير مباشر في ميزانية الحكومة المركزية والحكومات المحلية. وبالإضافة إلى ميزانية الجهات المانحة ومساهمة المجتمع المدني، رُفعت ميزانية الدولة لحقوق الإنسان. ورُفعت ميزانية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف تعزيز الحقوق ورسدها.
- 27- وخلال عام 2024، خُصص حوالي 9,3 في المائة من مجموع النفقات العامة للسياسات العامة الجنسانية التي تهدف إلى تقليص الفجوات بين الجنسين. وألبانيا نموذج فيما يتعلق بالميزانية المخصصة للمسائل الجنسانية في منطقة غرب البلقان.

- 28- وفي ميزانية عام 2024، تقرر تخصيص 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة، و2 في المائة منه لقطاع العدالة والنظام العام، و3,2 في المائة منه لقطاع التعليم، و0,2 منه لقطاع الترفيه والثقافة والشؤون الدينية⁽²⁸⁾.
- 29- والصندوق الاجتماعي يشغل منذ إنشائه في عام 2019. وقد سمح في عام 2022 بإنشاء 40 خدمة في 27 بلدية و6 مقاطعات لفائدة 5 644 شخصاً. وحالياً، تقدم 73 خدمة رعاية اجتماعية لفائدة 32 869 شخصاً في 51 بلدية و8 مقاطعات⁽²⁹⁾.
- 30- وتتيح الميزنة التشاركية إمكانية التنبؤ بميزانية أعمال حقوق مختلف الفئات. ولكل استراتيجية ميزانيتها. وعند وضع ميزانية الاستراتيجيات، لا يمكن أن تزيد فجوة الميزانية بينها عن 25 في المائة. واعتمدت المبادئ التوجيهية للميزانية الخاصة بمجموعات اجتماعية مثل الروما والمصريين على الصعيد المحلي⁽³⁰⁾.
- 31- وتبلغ التكلفة الإجمالية لتنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات في مجال العدالة للفترة 2021-2025 ما يعادل 33 777 408 يورو⁽³¹⁾، وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2021-2023 ما يعادل 3 300 419 يورو⁽³²⁾، وتنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات في مجال مكافحة الفساد للفترة 2015-2023 ما يعادل 12 362 337,93 يورو⁽³³⁾، وتنفيذ استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة والجريمة الخطيرة وخطة عملها للفترة 2021-2025 ما يعادل 159 576 154 يورو⁽³⁴⁾.
- 32- وقد حظيت عملية التدقيق في وظائف القضاة والمدعين العامين بالدعم اللازم من الميزانية. وقد تقرر تخصيص حوالي 26,2 مليار ليكة لقطاع العدالة، أي زيادة قدرها حوالي 13,5 مليارات ليكة مقارنة بميزانية 2016، أو الضعف مقارنة بما قبل إصلاح قطاع العدالة، أو زيادة قدرها حوالي 40 مليون يورو مقارنة بعام 2023. ويشمل ذلك تدقيق وضع مؤسسات مثل الآلية الخاصة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والمجلس الأعلى للقضاء، وإصلاح مؤسسات الادعاء العام ونظام القضاء، والمفتشية العليا للعدل، ومدرسة قضاة الصلح، وكذا إصلاح باقي المؤسسات التابعة لوزارة العدل⁽³⁵⁾.

باء - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

المساواة وعدم التمييز (التوصيات 23-95، و25-95، و22-95، و24-95، و26-95)

- 33- يولى اهتمام مستمر لمسألة المساواة وعدم التمييز. وقد أدى تعديل قانون الحماية من التمييز إلى تغييرات كبيرة تمثلت في إضافة أسباب حظر التمييز وأشكال التمييز، وتعزيز العقوبات على أشكال التمييز الشديدة، وتعزيز اختصاصات مفوض الحماية من التمييز في فحص الشكاوى، ومراقبة تنفيذ قانون "المساواة بين الجنسين في المجتمع"، و"تحويل عبء الإثبات" إلى الشخص الذي يُدعى ارتكابه سلوكاً تمييزياً، وما إلى ذلك.
- 34- وفي عام 2019، نُشرت دراسة مشتركة بين محامي الشعب ومفوض الحماية من التمييز بعنوان "العنف ضد المرأة في السياسة"⁽³⁶⁾. وقد عُقد المؤتمر السنوي لأمين المظالم حول موضوع "الحرية بدون كراهية، حرية التعبير في مقدمة حقوق الإنسان". وأنشئ "تحالف مناهضة خطاب الكراهية"، بمبادرة من محامي الشعب ومفوض الحماية من التمييز وسلطة الإعلام السمعي البصري ومجلس الإعلام الألباني، لمكافحة ظاهرة "خطاب الكراهية" بجميع أبعادها.
- 35- وفي عام 2021، نظم محامي الشعب منتديات نقاش حول دور وسائل الإعلام في التصدي لخطاب الكراهية وتعزيز حقوق أفراد مجتمع الميم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عالج محامي الشعب 78 حالة تخص الأقليات القومية. وقد ركزت المؤسسة اهتمامها على معاداة الروما.
- 36- وأجرى مفوض الحماية من التمييز دراسة حول خطاب الكراهية في عام 2021⁽³⁷⁾.

37- وفي عام 2022، اعتُمدت خطة العمل الخاصة بمجتمع الميم الموسع للفترة 2021-2027. وفي كل عام، يُنظّم موكب الفخر في إطار اليوم الدولي لمناهضة كراهية المثلية الجنسية ومغايرة الهوية الجنسانية وازدواجية الميل الجنسي.

38- والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والتنوع ثلاثة مبادئ أساسية في الإطار المنهجي للتعليم قبل الجامعي، بما يشمل قضايا أفراد مجتمع الميم الموسع. وقامت وكالة ضمان جودة التعليم ما قبل الجامعي في عام 2022 بصياغة دليل للمعلمين بشأن إدراج مبادئ المساواة بين الجنسين عند تنفيذ مناهج التعليم ما قبل الجامعي وكذا نماذج أنشطة التعلم من أجل الإدماج. ونُفذت أنشطة التثقيف في المجال الصحي⁽³⁸⁾.

39- ويحظر قانون الرياضة التمييز في الأنشطة الرياضية لأسباب مثل "المعتقد السياسي أو الديني أو الأصل العرقي أو الإثني أو اللغة أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي".

40- وأنشئت عدة آليات لتقديم خدمات متعددة التخصصات لفائدة الفئات المعرضة للخطر، مثل مركز "ستريها"، الذي يعد المركز الوحيد في البلد وغرب البلقان الذي يقدم خدمات متعددة التخصصات وخدمات الإيواء في حالة الطوارئ لشباب مجتمع الميم الموسع؛ ومركز "ليليوم" لعلاج ضحايا الاعتداء الجنسي، وكذا مركزين جديدين يعتنيان بالأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي؛ والملاجئ الوطنية لإيواء ضحايا العنف الأسري في كاميز، ومركز استقبال ضحايا الاتجار بالبشر في لينزا.

41- وفي عام 2021، جُدد المركز الوطني لاستقبال اللاجئين ببارو في عام 2021، ويات يحتوي على 250 سريراً وعلى فضاء مناسب للعائلات⁽³⁹⁾. وفي عام 2023، افتتح مركز مؤقت جديد لإيواء المهاجرين غير الشرعيين في كافييه بوتني، وكان يضم 570 سريراً. وفي عام 2021، حدّثت خطة الطوارئ الوطنية بهدف ضمان احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وملتزمسي اللجوء في ألبانيا، من خلال تحسين القدرات اللازمة لتحديد هوية عدد كبير المهاجرين وملتزمسي اللجوء ومعالجة طلباتهم ومنحهم الخدمات.

42- ووضعت بعض المبادئ التوجيهية لفائدة الشرطة بهدف احترام حقوق الطوائف/الأقليات القومية ومنع السلوكيات/المواقف التمييزية التي تنتهك كرامتهم والقضاء عليها. وهي تركز أيضاً على أقلية الروما⁽⁴⁰⁾.

43- ويتواصل العمل لتوفير السكن لأفراد الروما. وفي حين اتُخذت خطوات جيدة لإدماج أطفال الروما في المدارس، مازالت جودة التعليم تمثل مشكلة.

44- وتتص التعديلات المدخلة على قانون الجنسية في عام 2023 على حقوق وضمانات تشمل حتى الأطفال الأجانب المولودين في ألبانيا، مع ضرورة مراعاة حماية مصلحة الطفل الفضلى.

الحق في التنمية (التوصية 95-31)

45- تبنت ألبانيا الشراكة العالمية التي تهدف إلى المساهمة بقوة في تحقيق أهداف خطة عام 2030. وهي ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ هذه الخطة في سياق الاستراتيجية الوطنية للتنمية والاندماج في أوروبا. وأكدت ألبانيا مشاركتها رفيعة المستوى في برنامج التسريع العالمي⁽⁴¹⁾.

46- وقد أنشأ مجلس النواب اللجنة الفرعية للتنمية المستدامة داخل اللجنة البرلمانية الدائمة للاقتصاد والمالية. وهي تحرص على أن يتضمن كل واحد من مشاريع قوانينها حكماً يرتبط بأهداف التنمية المستدامة⁽⁴²⁾.

47- ويضع معهد الإحصاء الألباني حالياً 61 مؤشراً إحصائياً يشمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث تُعرض التعاريف والتوجهات والتوافقات مع معايير الأمم المتحدة وكذا مصادر المعلومات اللازمة لوضع المؤشر. وفي عام 2022، نُشر تقرير "أهداف التنمية المستدامة، ألبانيا 2022"⁽⁴³⁾.

48- ومن خلال معهد الإحصاء الألباني، باتت ألبانيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عضواً في الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتألف هذا الفريق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذا من الوكالات الإقليمية والدولية كجهات مراقبة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عُيّن المدير العام للمعهد الألباني للإحصاء رئيساً مشاركاً لهذا الفريق⁽⁴⁴⁾.

حقوق الإنسان وتغير المناخ (التوصيات 95-30، و95-29، و95-28)

49- أُدخلت تحسينات على الإطار السياسي والقانوني. وفي عام 2019، اعتمدت الوثيقة الاستراتيجية والخطط الوطنية للتخفيف من غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ بهدف خفض الانبعاثات وغازات الاحتباس الحراري بنسبة 20,9 في المائة بحلول عام 2030⁽⁴⁵⁾.

50- وفي عام 2020، أُقرّ قانون تغير المناخ⁽⁴⁶⁾، وبات تقرير المساهمة الوطنية المقررة المحدث يشمل أيضاً الشباب/الشبان⁽⁴⁷⁾. وفي مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، ضمت ألبانيا، للمرة الأولى، في وفدها شبابيين يعملان في مجال المناخ. وقد بدأت الحكومة، بالتعاون مع اليونيسف والمدارس، الاضطلاع بأنشطة لتدريب الشباب على تنفيذ ورصد سياسات العمل المناخي على الصعيد المحلي خلال الفترة 2024-2025.

51- وفي عام 2019، اعتمد قانون الحماية المدنية⁽⁴⁸⁾ ولوائحه الداخلية، واعتمدت كذلك استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث وخطة عملها للفترة 2023-2030⁽⁴⁹⁾ التي تركز على تعزيز جميع التدابير المناسبة على الصعيدين المحلي والوطني، وكذا الخطة الوطنية للطوارئ المدنية⁽⁵⁰⁾. ويجري العمل على وضع خطط للطوارئ المدنية على الصعيدين الإقليمي والمحلي، ونفذت خطة الطوارئ المدنية التجريبية في بلديتي ليزا وفبير. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باتت بلدية دوريس أول بلدية في ألبانيا تدمج المنظور الجنساني في قضايا إدارة مخاطر الكوارث في خطة عملها المحلية للمساواة بين الجنسين 2023-2025⁽⁵¹⁾. وفي عام 2023، جرت الموافقة على تقييم مخاطر الكوارث على الصعيد المركزي⁽⁵²⁾.

52- ويجري تنفيذ برنامج PRO NEWS للفترة 2017-2020 في ألبانيا لتحسين النظام الوطني للإنذار المبكر بالفيضانات والوقاية منها في ألبانيا، وسلسلة من المشاريع الرامية إلى معالجة المشاكل المترتبة على تغير المناخ⁽⁵³⁾.

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب (التوصية 95-32)

53- منذ عام 2018، كثفت ألبانيا جهودها لمنع التشدد والتطرف العنيف ومكافحتها. واعتمد إطار تنظيمي كامل يتضمن استراتيجية الأمن القومي لجمهورية ألبانيا⁽⁵⁴⁾، والاستراتيجية المشتركة بين القطاعات لمكافحة الإرهاب للفترة 2021-2025، وخطة عملها للفترة 2021-2023⁽⁵⁵⁾، والاستراتيجية المشتركة بين القطاعات لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب وخطة عملها للفترة 2023-2025⁽⁵⁶⁾، والاستراتيجية المشتركة بين القطاعات لسلامة المجتمع للفترة 2021-2026 وخطة عملها للفترة 2021-2023⁽⁵⁷⁾، وسلسلة من اللوائح الداخلية⁽⁵⁸⁾.

54- وأنشئت آلية الإحالة الوطنية لمنع التشدد ومكافحة التطرف العنيف. وتتمثل الآلية في إنشاء 12 لجنة إقليمية يشرف عليها حكام المقاطعات وينسق عملها مركز التنسيق لمكافحة التطرف العنيف في جميع أنحاء البلاد⁽⁵⁹⁾. وأُخذ عدد من التدابير لامتنال القرارات الدولية لمكافحة الإرهاب ومنع تجنيد المقاتلين الإرهابيين الذين ينتقلون إلى الخارج للانضمام إلى التنظيمات الناشطة في مناطق النزاع، مثل سوريا. ويلتزم مركز تنسيق مكافحة التطرف العنيف بتنسيق برنامج الإدماج السلس للعائدين من مناطق النزاع.

55- وأنشئت مجالس محلية للسلامة العامة على الصعيد المحلي.

جيم - الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة (التوصيات 45-95، و44-95، و43-95)

- 56- يعاقب القانون الجنائي بالسجن لمدة لا تقل عن 30 عاماً أو بالسجن المؤبد مرتكبي جرائم القتل العمد في قضايا النأر⁽⁶⁰⁾. وينص القانون الجنائي بالنسبة للجرائم الجنائية المتمثلة في "التهديد الخطير بالحبس في المنزل"⁽⁶¹⁾ و"التحريض على النأر"، على عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات⁽⁶²⁾.
- 57- وقد دخل قانون عام 2005 "بشأن إنشاء وتشغيل المجلس التنسيقي المعني بمكافحة النأر" حيز النفاذ⁽⁶³⁾.

حظر التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة (التوصية 40-95)

- 58- يضمن الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي في ألبانيا حظر التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وفي عام 2020، صودق على قانون تنفيذ القرارات الجنائية وقانون حقوق ومعاملة السجناء والمحتجزين⁽⁶⁴⁾. وفي عام 2023، لم يُعتمد قانون مراقبة التجارة في المنتجات التي يمكن أن تُستخدم في عقوبة الإعدام أو التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽⁶⁵⁾.
- 59- ويقوم أمين المظالم، من خلال الآلية الوطنية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بالإشراف على تنفيذ القوانين المتعلقة بالحقوق والمعاملة في مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز والسجون. وبدأت لجنة تنفيذ الأحكام الجنائية، وهي الهيئة الاستشارية التابعة لوزارة العدل، عملها في عام 2022، وتولت مراقبة احترام حقوق الأشخاص أثناء تنفيذ الأحكام الجنائية.
- 60- وعدد الدعاوى المتعلقة بالجريمة الجنائية "ارتكاب أعمال تعسفية" بلغ 36 دعوى في عام 2019، و36 دعوى في عام 2020، و29 دعوى في عام 2021، و33 دعوى في عام 2022، و28 دعوى في عام 2023. وبلغ عدد الدعاوى المتعلقة بالمادة 314 من القانون الجنائي "استخدام العنف أثناء التحقيقات"، دعوى واحدة في عام 2021، ودعوى واحدة في عام 2022. ولم تسجل أي دعوى بشأنها في عام 2023⁽⁶⁶⁾.
- 61- وقد اتخذ المدير العام للشرطة الوطنية تدابير إدارية بهدف احترام وضمان حقوق وحريات الأشخاص الموقوفين/المحتجزين⁽⁶⁷⁾ ومنع التعذيب، وذلك من خلال المصادقة في عام 2023 على الإجراءات الموحدة لمعاملة وأمن الأشخاص الموقوفين/المحتجزين في مقر الشرطة الوطنية، ولتحديد طلباتهم/شكاواهم والبت فيها⁽⁶⁸⁾.
- 62- واستثمر في ترميم وتشبيد مقرات الشرطة المحلية في عدة مدن (تيرانا وشكودرا وديبرا). وتتواصل أشغال بناء غرف أمنية للموقوفين/المحتجزين في عدة مراكز شرطة (سارندا والباسان وبيرات)، وكذا تركيب أنظمة مراقبة مزودة بكاميرات في مقرات مراكز الشرطة امتثالاً لقانون حماية البيانات الشخصية. ويحق لوكالة مراقبة الشرطة ورؤساء وحدات الشرطة ومكتب المدعي العام مباشرة تحقيق جنائي بحكم المنصب في حال تأكد تعرض الموقوفين/المحتجزين لإصابات جسدية.
- 63- وفي عام 2021، وقعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة العدل اتفاقية تعاون "بشأن علاج الأشخاص المصابين باضطرابات نفسية باستخدام تدابير طبية"، ووافقتا على "خطة العمل المشتركة لتحسين ظروف وعلاج الأشخاص المصابين باضطرابات نفسية باستخدام تدابير طبية". ويقوم معهد الصحة العامة ووحدات الرعاية الصحية المحلية بإجراء فحوصات مخبرية وفحوصات وبائية للسجناء وبمساعدهم على تشخيص حالتهم الصحية. وعزز النهج متعدد التخصصات فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة إعادة التأهيل، بما في ذلك تنفيذ وحدات بعض البرامج ووحدات المناهج الدراسية الأساسية في السجون.
- 64- وخطت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في مجلس النواب لوضع برنامج عمل مخصص للصحة النفسية في عام 2024.

شروط الحظر (التوصيات 95-41، و95-39، و95-38)

65- في عام 2022، وقّع وزير العدل ووزير الصحة والحماية الاجتماعية مذكرة تفاهم مشتركة بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة وتطبيق أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة في عام 2021 بشأن المرضى المودعين في وحدات الطب النفسي الشرعي والسجناء المصابين باضطرابات نفسية. ولم يُبلغ عن أي حالات سوء معاملة في السجون أو مرافق الاحتجاز.

66- وفي عام 2022، أُغلق سجن الزاهرية لعدم استيفائه الشروط الصحية اللازمة. وتُقل المرضى المصابون بمشاكل صحية من مركز الاحتجاز في كروجا والزاهرية إلى سجن ليزا المُرَم. ولا تزال ألبانيا ملتزمة بتحسين ظروف الطب النفسي الشرعي في السجون. وتظل السجون مكتظة، إذ يُستغلّ حالياً 89 في المائة من طاقتها الاستيعابية.

67- وتضطلع الآلية الوقائية الوطنية بعمليات التفتيش وتُتابع عملية تنفيذ التوصيات. وتقدم ألبانيا نموذجاً جيداً لتنفيذ تدابير العقوبات البديلة. وفي عام 2022، أودع 6 688 شخصاً في الاحتجاز البديل بقرار قضائي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 18 في المائة مقارنة بعام 2020.

68- وأودعت النساء المحكوم عليهن في مؤسسة جديدة لتنفيذ الأحكام الجنائية (بوغراديك) توفر ظروف بنية تحتية حسنة ومناسبة لمعاملة توافق معايير القانون الدولي.

69- وفيما يتعلق بإعادة إدماج السجناء، صودق على إجراءات إخطار الشرطة الوطنية، وبروتوكول آلية الإحالة الخاصة بالنساء والقاصرين والشباب المتروحة أعمارهم بين 18 و21 عاماً. كما صودق على مناهج تدريبية بشأن قضايا إعادة الإدماج ونُظمت دورات تدريبية لفائدة الموظفين.

حظر العبودية والاتجار بالبشر (التوصيات 95-65، و95-77، و95-74، و95-75، و95-76، و95-80، و95-154، و95-79، و95-70، و95-81، و95-67، و95-68، و95-71، و95-72، و95-66، و95-69، و95-73، و95-78، و95-82)

70- في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اعتمدت خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2021-2023. كما تتناول الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة للفترة 2021-2025 التي صادق عليها قرار مجلس الوزراء رقم 1140 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2020، بقضايا الاتجار بالبشر.

71- وفي شباط/فبراير 2023، أوفدت ألبانيا ضابط اتصال ثانياً إلى يوروبول، وأقرت بزيادة عمليات الشرطة التي تُنفذها بالتعاون مع الشركاء الدوليين في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع، إذ بلغ عددها 19 عملية في عام 2022 مقارنة بـ 14 عملية في عام 2021. وواصلت ألبانيا المشاركة في الأيام المشتركة للمنصة الأوروبية متعددة التخصصات لمكافحة التهديدات الإجرامية لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية وتهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات وجرائم المركبات والاتجار بالبشر وتزوير الوثائق. والتعاون مع الإنترنت متواصل ومثمر.

72- وفي عام 2024، اعتمدت خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2024-2025، وذلك لاستكمال أهداف مكافحة الاتجار بالبشر الواردة في استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة للفترة 2021-2025 وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2021-2023⁽⁶⁹⁾. وأجرى المجتمع المدني دراسات حول حالة الاتجار بالبشر في البلد⁽⁷⁰⁾.

73- وأبرم مكتب المدعي العام سلسلة اتفاقات لمكافحة الاتجار غير المشروع خلال الفترة 2020-2022⁽⁷¹⁾، ووُقعت، في عام 2023، اتفاقية تعاون بين المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني لتحديد هوية الضحايا، والضحايا المحتملين، للاتجار بالبشر في ألبانيا، وإحالتهم وحمايتهم وحصولهم على الدعم الفردي واستعادتهم من الخدمات والدعم الاجتماعي والاقتصادي والعدالة الجنائية⁽⁷²⁾.

74- وبالنسبة للاتجار بالبالغين، سُجّلت 19 دعوى جنائية خلال عام 2019، و23 دعوى في عام 2020، و8 دعاوى في عام 2021، و7 دعاوى في عام 2022، و6 دعاوى في عام 2023. وأما بالنسبة للاتجار بالقصّر، فقد سُجّلت 5 دعاوى في عام 2019، ودعويان في عام 2021، و8 دعاوى في عام 2023.

العنف الجنساني والعنف الأسري (التوصيات 95-142، و95-152، و95-141، و95-150 والتوصيات 95-146، و95-143، و95-143، و95-143، و95-131، و95-132، و95-133، و95-126، و95-130، و95-136، و95-149، و95-145، و95-135، و95-151، و95-144، و95-147، و95-156، و95-155، و95-148)

75- يولى اهتمام مستمر لمسألة المساواة وعدم التمييز. وفي عام 2019، نُشرت دراسة مشتركة بين محامي الشعب ومفوض الحماية من التمييز بعنوان "العنف ضد المرأة في السياسة"⁽⁷³⁾.

76- وفي حين يحظر قانون الرياضة التمييز في الأنشطة الرياضية لأسباب مثل "المعتقد السياسي أو الديني أو الأصل العرقي أو الإثني أو اللغة أو الجنس أو الميل الجنسي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي"، يتعين تعميق هذا الجانب وتعزيز قوانين التصدي لخطاب الكراهية الجنسانية القائم على العنف الجنسي واللغوي في الأحداث الرياضية.

77- ويقدم مركز "ليليوم"، الذي أنشئ وفقاً لمعايير اتفاقية إسطنبول ويعمل منذ عام 2019، خدمات لعلاج ضحايا الاعتداء الجنسي. وشُغِلَ الملجأ الوطني لإيواء ضحايا العنف الأسري في كمزا ومركز استقبال ضحايا الاتجار بالبشر في لينزا.

78- وتتوخى الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات لحماية ضحايا الجرائم الجنائية للفترة 2024-2030 مراعاة المنظور الجنساني في التدابير القانونية والمؤسسية التي ترمي إلى تعزيز الوصول إلى العدالة وتُرَكِّز على ضحايا الجرائم الجنائية، وكذلك إنشاء مخطط حكومي لتعويض ضحايا الجرائم⁽⁷⁴⁾.

79- وتتمثل القوانين التي تنصّ على أن ضحايا العنف الجنساني يشكّلون فئات مستقيدين خاصة، هي كما يلي: القانون رقم 2019/15 "بشأن تعزيز العمالة"؛ والقانون رقم 2018/22 "بشأن السكن الاجتماعي"؛ والقانون رقم 2019/57 "بشأن المساعدة الاجتماعية في جمهورية ألبانيا"؛ والقانون رقم 2017/111 "بشأن المساعدة القانونية التي تكفلها الدولة"؛ والقانون رقم 2019/57 "بشأن المساعدة الاجتماعية في جمهورية ألبانيا"؛ والقانون رقم 2016/65 "بشأن المؤسسات الاجتماعية في جمهورية ألبانيا"، وكذلك باقي القوانين المذكورة في هذا التقرير.

80- ويحظر قانون البث السمعي البصري الجديد تمثيل العنف الجنساني أو ضحاياه في عمليات البث السمعي البصري⁽⁷⁵⁾.

81- وعلى الصعيد المحلي، صودق على إنشاء آليات لإحالة حالات العنف الجنساني في بلديات ألبانيا البالغ عددها 61 بلدية، لكن مزال يتعين تعزيز البنية التحتية والموارد المالية البشرية. وفي عام 2022، استعاد 916 ضحية من ضحايا العنف الأسري الذين حصلوا على أمر حماية من مساعدة اقتصادية بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 2021، إذ ارتفعت من حوالي 300 يورو إلى حوالي 900 يورو⁽⁷⁶⁾.

وساعد مركز فاترا النفسي الاجتماعي 1 572 ضحية من ضحايا العنف الجنساني و414 طفلاً معتدى عليه بخدمات الإيواء وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج خلال الفترة 2019-2023. ووقع المركز الألباني للسكان والتنمية مذكرات مع آلية الإحالة الوطنية ومنظمات دينية للإبلاغ عن حالات العنف الجنساني في مدينتي فلورا وبوغراديك. وفي عام 2023، افتتحت عدة مراكز طوارئ جديدة لإيواء ضحايا العنف الجنساني والعنف الأسري.

82- وحدّد وزير العدل والمجلس الأعلى للقضاء قواعد إنشاء قاعدة بيانات خاصة لقضايا العنف الأسري المعروضة على القضاء، وتوحيد تسجيلها⁽⁷⁷⁾.

83- وخلال عام 2020، وبسبب الوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19 وزيادة حالات العنف الأسري جراء تقييد حركة المواطنين، اعتمدت العديد من البروتوكولات والتعليمات والقوانين المعيارية الخاصة⁽⁷⁸⁾.

84- وفي عام 2020، اعتمد المدعي العام مبدأ توجيهياً خاصاً للتحقيق في حالات العنف ضد المرأة والعنف الأسري والعنف القائم على الكراهية، وملاحقة المتورطين فيها⁽⁷⁹⁾. وفي عام 2023، سجل مكتب المدعي العام 1 396 دعوى جنائية بشأن 1 078 متهماً بارتكاب جريمة "العنف الأسري" (المادة 130/أ من القانون الجنائي)، وأحال 996 دعوى بشأن 1 048 متهماً على القضاء. وفي 89,04 في المائة من القضايا طُلب اتخاذ إجراء أمني مع الاعتقال، وفي 61,93 في المائة منها طُلب فرض عقوبة سجنية، وفي 38,07 في المائة منها طُلب فرض عقوبات بديلة. وفي عام 2023، سجّل معهد الإحصاء الألباني 1 911 جريمة جنائية من هذا النوع، أي زيادة قدرها 1,3 في المائة مقارنة بعام 2022⁽⁸⁰⁾.

85- وفي عام 2020، اعتمدت ألبانيا الوثيقة المتعلقة بسياسات وإجراءات القضاء على العنف والتحرش الجنسي في عالم العمل داخل هياكل وزارة الدفاع والقوات المسلحة⁽⁸¹⁾. وفي عام 2022، صادقت ألبانيا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل لعام 2019. وفي عام 2023، أُجريت دراسة مخصصة عن قتل الإناث في البلد⁽⁸²⁾. ومن بين أحدث المبادرات المتخذة في عام 2024، مبادرة أمين المظالم إنشاء "مرصد قتل الإناث"، لجمع وتحليل البيانات بهدف تحسين سياسات وآليات منع قتل الإناث.

86- وقام مركز "حقوق الإنسان في الديمقراطية" بتطوير دورات لتدريب ضباط الشرطة في مراكز الشرطة في تيرانا بشأن التغييرات القانونية التي طرأت على تدابير مكافحة العنف في العلاقات الأسرية⁽⁸³⁾.

حرية الفكر والوجدان والدين (التوصيات 95-60، و95-61، و95-62، و95-63، و95-122)

87- مبادئ التعددية الدينية مكفولة في دستور جمهورية ألبانيا وفي التشريعات الداعمة في هذا المجال. وتكفل المادة 10 من دستور ألبانيا، بصيغته المعدلة، الحق في حرية المعتقد، وتضمن فصل واستقلال الدولة عن الدين.

88- ووفقاً للقانون، يجب تسجيل أي جماعة/طائفة/مجموعة تريد ممارسة نشاط ديني في جمهورية ألبانيا في المحكمة، ومنحها، في أعقاب ذلك، الاعتراف القانوني لممارسة نشاطها⁽⁸⁴⁾. ولا تنص اتفاقات الحكومة الألبانية مع الطوائف الدينية على الاعتراف القانوني بها كطوائف دينية. وحتى الطوائف الدينية التي لديها اتفاق مع الحكومة تُسجّل في المحكمة وفقاً للقواعد التي ينص عليها القانون. والاتفاقيات مع الطوائف الدينية الخمس تتسم بطابع ثنائي وتتداول قضايا ذات اهتمام مشترك.

89- وينص قانون البث السمعي والبصري الجديد الذي أصدرته هيئة الإعلام السمعي البصري عام 2023 على حرية المعتقد الديني.

حرية الفكر والتعبير (التوصيات 58-95، و57-95، و59-95)

- 90- يضمن دستور ألبانيا حرية التعبير والإعلام⁽⁸⁵⁾. وينصّ قانون الإجراءات الجنائية، بصيغته المعدلة، على أنه يحق للشخص المتّهم بالتعرض لجريمة التشهير أو السبب الجنائية⁽⁸⁶⁾، أن يطلب إلى المحكمة مباشرة حضور المحاكمة والمشاركة فيها كطرف لإثبات الاتهامات وطلب التعويض عن الضرر⁽⁸⁷⁾.
- 91- ومكتب المدعي العام تابع، ويتابع على سبيل الأولوية، حالات البلاغات أو الإحالات الجنائية الصادرة عن الصحفيين أنفسهم بسبب ما لحقهم من ضرر. ولا توجد حالات أمر فيها مدّعون عامون باعتقال صحفيين أو سجنهم بسبب عملهم. ووُجّهت تُهم جنائية إلى 3 صحفيين في عام 2022 و5 صحفيين في عام 2023 بسبب أداء مهامهم. وفي قضيتين، قرّر المدعي العام عدم مباشرة إجراءات جنائية. وفي قضية واحدة حُفظت القضية، بينما يتواصل التحقيق في باقي القضايا. وفي عام 2023، أُطلق النار على مبنى التلفزيون الوطني مما أودى بحياة أحد حراس الأمن. وتتواصل التحقيقات المكثفة في دوافع هذا الحدث.
- 92- وسجّل أمين المظالم في عام 2023 قضية إعلامي يدّعي انتهاك حقوقه كصحفي مهني من قبل الآلية الخاصة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والمحكمة الابتدائية الخاصة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة. كما قدّم توصيات في هذا الصدد، وقد أحترمت⁽⁸⁸⁾. ويواصل أمين المظالم متابعة هذه القضية، علماً أنه سجّلت حالات اعتداء عديدة أخرى على الصحفيين.
- 93- واعتمدت إجراءات موحّدة لتخطيط خدمات الشرطة أثناء التجمعات فيما يتعلق بمعاملة الإعلاميين المشاركين في تجمعات أو أنشطة أخرى من هذا القبيل عند ممارستهم مهنتهم وتغطية الأحداث⁽⁸⁹⁾. وكما شُدّد عليه أعلاه، أقيم تعاون وثيق مع وسائل الإعلام في إطار "التحالف ضد خطاب الكراهية" الذي أنشئ بالتعاون بين محامي الشعب ومفوض الحماية من التمييز وهيئة الإعلام السمعي البصري ورابطة "مجلس الإعلام الألباني".

الحقوق المتعلقة بالاسم والهوية والجنسية (التوصية 95-197)

- 94- وفقاً لتعداد السكان لعام 2023، سجّلت 205 حالة انعدام الجنسية أو ما يعادل نسبة 0,00853 من السكان⁽⁹⁰⁾.
- 95- وفي عام 2021، اعتمد قانون الأجانب⁽⁹¹⁾ وكذلك تعليمات لتنفيذ وتنظيم إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية⁽⁹²⁾. ويتيح قانون الجنسية الجديد المعتمد في عام 2020، والمعدّل في عام 2023، للأطفال الذي يولدون في الإقليم "ويظلون عديمي الجنسية" الحصول على الجنسية الألبانية⁽⁹³⁾. ويحصل الأطفال المولودون لأباء ألبانيين في الخارج على الجنسية الألبانية.
- 96- ويجري العمل على تسجيل الأطفال، وخاصةً أطفال أقلتي الروما والمصريين. وتشارك منظمات المجتمع المدني في هذه العملية⁽⁹⁴⁾.

الحق في المشاركة في الحياة العامة والحق في التصويت (التوصية 95-64)

- 97- وافقت لجنة الانتخابات المركزية على خطط عمل الانتخابات⁽⁹⁵⁾، واللوائح الداخلية اللازمة، لا سيما فيما يتعلق بسرية التصويت، وبرنامج تثقيف الناخبين في السنة الانتخابية وفي غيرها من السنوات، مع التركيز على المرأة، ونظّمت اجتماعات مستمرة في جميع أنحاء ألبانيا⁽⁹⁶⁾.
- 98- ونظّمت دورات تدريبية دورية ومنتظمة لمديري لجنة الانتخابات المركزية وممولي الأحزاب السياسية.
- 99- ونصّت التعديلات القانونية المدخلة على قانون الانتخابات لعام 2020 على أن تعد وسائل الإعلام الأخبار بحرية تحريرية كاملة. ووافقت اللجنة على منهجية رصد وسائل الإعلام وفقاً لمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

100- ووافقت لجنة الانتخابات المركزية على التعليمات الرامية إلى تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁹⁷⁾.

101- ووافق مجلس النواب في تموز/يوليه 2024 على التغييرات القانونية لضمان تصويت المغتربين⁽⁹⁸⁾.

الحقوق المتعلقة بالزواج والأسرة (التوصية 95-83)

102- يضمن قانون الأسرة الحقوق المتعلقة بالزواج والأسرة.

103- وفي حين توجد مبادرات للاعتراف بمسألة المعاشرة بين الأشخاص من نفس الجنس، إلا أنه لا يزال غير معترف بها.

104- ويجب أن يكون للمسؤولين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الاجتماعية المحلية دراية أفضل بأوضاع الأسر، وخاصة الروما، لمنع زواج الفتيات المبكر.

دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - معلومات عامة (التوصيات 95-93، و95-96، و95-90، و95-91، و95-92، و95-94، و95-86، و95-95)

105- يكفل دستور ألبانيا حرية الإبداع الفني والبحث العلمي، ويضمن الأهداف الاجتماعية حماية التراث الثقافي الوطني وإبلاء عناية خاصة للغة الألبانية باعتبارها ثروة دولية. واعتمدت الاستراتيجية الوطنية للثقافة للفترة 2019-2025⁽⁹⁹⁾.

106- وعلى الصعيد القانوني، اعتمدت ألبانيا سلسلة من التدابير القانونية، وعدلت القانون رقم 27/2018 "بشأن التراث الثقافي والمتاحف"، والقانون رقم 35/2016 "بشأن حقوق الطبع والنشر"، بما يتماشى مع توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 1564/2017، ونقحت القانون رقم 9616 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2006 "بشأن الكتاب" المتعلق بالمعاملة المالية لموظفي المؤسسات العامة للفنون والثقافة، والقانون رقم 8096، المؤرخ 21 آذار/مارس 1996 "بشأن التصوير السينمائي" بصيغته المعدلة. وخلال عام 2024، من المقرر مواصلة استكمال الإطار القانوني الفرعي وفقاً للقانون رقم 27/2018 "بشأن التراث الثقافي والمتاحف"، واستكمال كل القوانين المصادق عليها حتى الآن⁽¹⁰⁰⁾.

107- وعدل القانون رقم 55/2015 "بشأن الاستثمارات الاستراتيجية في جمهورية ألبانيا" مراراً في الأعوام 2018 و2019 و2020 و2021 و2024، لكنه يتعين تعزيز حالات الحد من المصادرة للمصلحة العامة⁽¹⁰¹⁾.

108- وحالياً، يوجد فريق عمل لمراجعة القانون رقم 9970، المؤرخ 7/24/2008 "بشأن المساواة بين الجنسين في المجتمع".

109- ووافقت جمهورية ألبانيا على قانونين فرعيين في إطار القانون رقم 96/2017 "بشأن حماية الأقليات القومية في جمهورية ألبانيا"⁽¹⁰²⁾.

110- وفي إطار القانون رقم 22/2018 "بشأن السكن الاجتماعي"، اعتمد عدد من اللوائح الداخلية⁽¹⁰³⁾. ولا يزال التحدي متمثلاً في توفير السكن في حالات الطوارئ والسكن الطويل الأجل لضحايا العنف المنزلي وتمكينهم اقتصادياً.

111- وتواصل ألبانيا دعم تنفيذ برامج واستثمارات على الصعيدين المركزي والمحلي، وكذلك مشاريع، مثل مشاريع تشييد المباني الفنية، وإنشاء برنامج "المدرسة كمركز مجتمعي" الذي يُعزّز التوجه الثقافي/المجتمعي المؤيد للمجتمع لدى الأطفال والمراهقين، وتحويل المدارس إلى مراكز للحياة المجتمعية خارج ساعات الدراسة (بالرغم من ضرورة التحلي بجدية أكبر عند التنفيذ)، ودعم تنفيذ برامج التعليم من خلال الثقافة، وميثاق جامعة 2021، وما إلى ذلك.

112- ونُفذت، عن طريق تكنولوجيا المعلومات أيضاً، سلسلة مشاريع تهدف إلى احترام حقوق الإنسان وإدماجها، بما فيها تلك الخاصة بأفراد الأقليات القومية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، وغيرهم⁽¹⁰⁴⁾.

113- ونشر مفوض الحماية من التمييز ما مجموعه 22 تقريراً في وسائل الإعلام لتعزيز مكافحة التمييز وحقوق الإنسان.

114- واعتمد إطار قانوني وتنظيمي للتعامل مع حقوق الملكية والتعويض عن تحسينات الممتلكات المعترف بها. واعتمد القانون رقم 2020/20 "إتمام عمليات الملكية الانتقالية في جمهورية ألبانيا". وفي عام 2022، عدّل القانون رقم 2015/133 "بشأن معاملة الممتلكات وإتمام عملية التعويض عنها"⁽¹⁰⁵⁾. وفي عام 2023، اعتمدت قوانين فرعية بشأن التعويض عن الممتلكات لضمان تعويض الأشخاص الذين انشروا منهم ممتلكاتهم⁽¹⁰⁶⁾ تعويضاً عادلاً ومتناسباً لا يقل عن 10 في المائة من قيمتها التي يحددها بند السجل العقاري الساري، وفقاً لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وقرارات المحكمة الدستورية⁽¹⁰⁷⁾.

115- وفي الفترة الممتدة من تاريخ دخول القانون رقم 2015/133 حيز النفاذ إلى نهاية عملية التقييم، اضطلعت وكالة معاملة الممتلكات بإجراءات التقييم المالي الإداري لما يعادل 26 092 قرار تعويض نهائياً في الفترة من عام 1993 إلى عام 2013. ونُشرت جميع التحديثات في الجرائد الرسمية. وتُحققت وكالة معاملة الممتلكات من 3 758 قراراً يتعلق بإعمال حق التعويض وتؤثر بالتغييرات القانونية. ويُقدّر المبلغ المالي لهذه القرارات بحوالي 162 562 064.59 دولار أمريكي⁽¹⁰⁸⁾.

116- ولوحظ تقدّم في تنفيذ قانون السجل العقاري وقانون استكمال إجراءات الملكية. وفي عام 2022، لم يكن قد استُكمل بعد التسجيل الأولي لـ 270 منطقة مسحية. وبحلول نيسان/أبريل 2023، خضعت حوالي 40 في المائة من سندات الملكية لعملية الرقمنة⁽¹⁰⁹⁾.

الحق في الضمان الاجتماعي (التوصية 95-89)

117- ينص قانون جمع اشتراكات التأمين الاجتماعي والصحي الإلزامي وقانون التأمين الصحي الإلزامي في جمهورية ألبانيا على قواعد جمعها، وإنشاء وتنفيذ نظام التأمين الإلزامي للرعاية الصحية، وما إلى ذلك. وصدّقت ألبانيا على اتفاقات دولية بشأن الضمان الاجتماعي مع الجبل الأسود وإيطاليا.

118- وينص قانون الضمان الاجتماعي بصيغته المعدلة على توفير دخل إضافي للمحتاجين والمعوقين يُعطي احتياجاتهم من الرعاية⁽¹¹⁰⁾. وكمثال توضيحي، عندما يصبح المستفيد من معاش عجز كامل معاقاً ويقتضي حالته رعاية مستمرة من شخص آخر، يحصل على مبلغ إضافي يعادل 15 في المائة من صافي الأساس القابل للتقييم.

حقوق الإنسان والفقير (التوصيتان 95-88 و 95-87)

119- يُظهر تقرير معهد الإحصاء الألباني لعام 2021 بشأن أهداف التنمية المستدامة أن 22 في المائة من السكان معرضون لخطر الفقر⁽¹¹¹⁾. وتُظهر نتائج دراسة استقصائية أجريت عام 2022 بشأن الدخل ومستوى المعيشة أن مؤشر خطر الفقر في ألبانيا بلغ 20,6 في المائة في عام 2022⁽¹¹²⁾.

120- وفي حين لم تُحدد ألبانيا حتى الآن الحد الأدنى المعيشي، قدّم 20 000 ناخب ومجموعة من النواب مبادرة لفعل ذلك.

حقوق الإنسان ومياه الشرب والنظافة الصحية (التوصية 95-97)

121- حُسنّت البنية التحتية لمعالجة المياه العادمة ومياه الصرف⁽¹¹³⁾. وأنشئ فريق عمل بهدف مراقبة إدارة المياه الملوثة في قطاع السياحة الساحلية⁽¹¹⁴⁾.

122- ولضمان حصول السكان على ما يلزم من إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لقطاع إمدادات المياه ومعالجة المياه العادمة للفترة 2023-2030⁽¹¹⁵⁾، والسياسات الوطنية المتعلقة بإعادة تنظيم قطاع إمدادات المياه وإزالة مياه الصرف ومعالجتها وتحويلها⁽¹¹⁶⁾، وكذلك بوضع التصميم الفني لمرافق وإمدادات المياه وخدمات معالجة المياه العادمة وإنشائها⁽¹¹⁷⁾.

الحق في التمتع بالصحة (التوصيات 95-98، و95-105، و95-101، و95-99، و95-102، و95-106، و95-104، و95-103)

123- اعتمد عدد من الأعمال الاستراتيجية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة 2021-2030⁽¹¹⁸⁾، واستراتيجية تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية في ألبانيا للفترة 2020-2025⁽¹¹⁹⁾، والخطة الوطنية للمستشفيات للفترة 2023-2030⁽¹²⁰⁾، وبرنامج الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في ألبانيا للفترة 2021-2030⁽¹²¹⁾، وخطة عمل تعزيز الصحة 2022-2030⁽¹²²⁾.

124- وشهدت السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية تقدماً. وتعالج قضايا الصحة النفسية بطريقة مخصصة في خطة عمل الصحة النفسية 2023-2026 وكذلك في وثائق استراتيجية أخرى في ميدان الصحة⁽¹²³⁾.

125- ووفقاً لتقرير أصدره معهد الإحصاء الألباني عام 2021، يرى 83 في المائة من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 16 عاماً أن الحالة الصحية العامة جيدة جداً أو جيدة. والرجال أكثر رضا من النساء عن الحالة الصحية العامة⁽¹²⁴⁾. ويُنفذ برنامج "فحص الصحة الشخصي" في البلد⁽¹²⁵⁾.

126- ويُجري المجتمع المدني دراسات بشأن الحالة الصحية⁽¹²⁶⁾.

127- وساعد عاملون صحيون مؤهلون في إنجاز 99,97 في المائة من عمليات الولادة خلال عام 2022. والنسبة المئوية للسكان المستفيدين من جميع اللقاحات المتاحة في إطار البرنامج الوطني للبلاد في نهاية عام 2021 هي كما يلي: 21٪ لُقِّحوا ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي؛ و95 في المائة ضد المكورات الرئوية؛ و89,2 في المائة ضد الحصبة⁽¹²⁷⁾.

128- وتنفذ ألبانيا خطة العمل الوطنية الجديدة للصحة الجنسية والإنجابية للفترة 2022-2030. ويسجل تراجع في مؤشر الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في ألبانيا. وفي عام 2019، اتخذت الحكومة قراراً بتطوير أول برنامج وطني منظم لفحص سرطان عنق الرحم عند النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 40 و50 عاماً. وبلغ معدل الانتشار الإجمالي لفيروس الورم الحليمي البشري عالي الخطورة نسبة 6,1 في المائة من مجموع المشاركات في البرنامج في عام 2021. وخلال الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه 2019، دُرِّب 538 مهنياً صحياً من حوالي 400 مركز صحي في البلاد على تنفيذ برنامج الفحص الوطني⁽¹²⁸⁾.

الحق في التعليم (التوصيات 107-95، و120-95، و121-95، و110-95، و108-95، و114-95، و109-95، و111-95، و112-95، و113-95، و115-95، و116-95، و117-95، و118-95، و119-95)

129- تتبّع ألبانيا نهج التعليم الشامل للجميع، مما أفضى إلى زيادة في عدد الأطفال ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العام والخاص. وفي عام 2023، بلغ عددهم 4 748 طفلاً. وفي عام 2023، ارتفع عدد المعلمين المساعدين للطلبة ذوي الإعاقة في نظام التعليم العام ما قبل الجامعي بنسبة 13٪ مقارنةً بالعام السابق، لكن عددهم يظل غير كافٍ.

130- وفي حين بلغ صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في العام الدراسي 2020-2021 نسبة 90,5 في المائة، بلغ في العام الدراسي 2021-2022 نسبة 88,3 في المائة. وفي العام الدراسي 2023-2024، سُجِّلَ 533 711 تلميذاً وطالباً في التعليم الرسمي. وحسب المستويات التعليمية، تظلّ نسبة المشاركة في التعليم الرسمي هي نفسها تقريباً خلال السنوات الدراسية/الأكاديمية الثلاث الأخيرة.

131- وفي العام الدراسي 2022-2023، بلغ مستوى الالتحاق الإجمالي بالتعليم الإلزامي 96,9 في المائة بالنسبة للبنين و90,4 في المائة للبنات⁽¹²⁹⁾. و24,7 في المائة من السكان المتروحة أعمارهم بين 16 و74 عاماً في عام 2023 كانوا يملكون مهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم سُجِّلَت زيادة بنسبة 6 في المائة مقارنةً بعام 2022⁽¹³⁰⁾.

هاء - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

النهوض بالمرأة (التوصية 84-95)

132- وفقاً للتعداد السكاني لعام 2023، تبلغ نسبة الجنسين 98,2 رجلاً بالنسبة لكل 100 امرأة. وخمسة من كل ستة معمرين في ألبانيا من النساء⁽¹³¹⁾.

133- وحقق الإطار القانوني تقدماً كبيراً في مجال النهوض بالمرأة. واعتمد عدد من القوانين التي تتضمن البُعد الجنساني⁽¹³²⁾.

134- وبلغ عدد خريجي التعليم العالي في العام الدراسي 2022-2023 حوالي 28 000 طالب، مثلت الفتيات نسبة 65,2 في المائة منهم⁽¹³³⁾.

135- ويبلغ معدّل عمالة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً نسبة 71,3 في المائة في صفوف الرجال و58,9 في المائة في صفوف النساء⁽¹³⁴⁾. وأنشأ مركز التحالف الجنساني من أجل التنمية خطاً مباشراً مجانياً رقمه 08001818 لدعم المرأة في العمل.

136- وفي عام 2022، بلغ تمثيل المرأة في برلمان ألبانيا نسبة 35,7 في المائة. ومن بين اللجان البرلمانية الثمانية، سُجِّلَت أكبر مشاركة للمرأة في "لجنة العمل والقضايا الاجتماعية والصحة" بنسبة 61,9 في المائة، و"لجنة التعليم ووسائل الإعلام العام"، بنسبة 57,9 في المائة⁽¹³⁵⁾. وفي عام 2023، مثلت النساء نسبة 75 في المائة داخل مجلس الوزراء (12 وزيرة من مجموع 15 وزيراً، بما في ذلك نائبة رئيس الوزراء/رئيسة الوزراء ومناصب وزارية أخرى ومنصب كبير مفاوضي فريق الاندماج في أوروبا)⁽¹³⁶⁾. وتتولى امرأة رئاسة المحكمة الدستورية منذ عام 2019⁽¹³⁷⁾. وتمثل النساء نسبة 15,4 في المائة من أعضاء المحكمة العليا، بينما يُمثلن نسبة 39,7 في المائة في محاكم الاستئناف ونسبة 66,7 في المائة في المحاكم الإدارية⁽¹³⁸⁾. وتمثل النساء حالياً نسبة 56,5 في المائة من مجموع موظفي وزارة أوروبا والشؤون الخارجية. وفي السلك الدبلوماسي، أفاد معهد الإحصاء الألباني بأن النساء مثلن 30,8 في المائة من مجموع السفراء و66,7 في المائة من مجموع الوزراء المفوضين و46,2 في المائة من مجموع الوزراء المستشارين في عام 2021⁽¹³⁹⁾.

137- وفي أعقاب الانتخابات المحلية لعام 2019، باتت النساء يمثلن 13 في المائة من رؤساء البلديات، من خلال رئاستهن 8 بلديات من مجموع 61 بلدية. وهكذا، زاد عددهن بنسبة 3,2 في المائة مقارنةً بعام 2016. وتشكل النساء حوالي 44 في المائة من إجمالي عدد المستشارين في المجالس البلدية.

138- وفي عام 2022 وما يليه، كان مكتب أمين المظالم يضم 3 مفوضات منتخبات من مجلس النواب، وكانت تتراسه امرأة.

139- ووافقت ألبانيا على خطتي عمل لتنفيذ جدول أعمال "المرأة والسلام والأمن"⁽¹⁴⁰⁾. وقد صودق على خطة العمل الأولى بدعم واسع من المجتمع المدني، ولا سيما التحالف النسائي للأمن والسلام⁽¹⁴¹⁾.

140- وحتى عام 2020، كانت امرأة تتراش وزارة الدفاع⁽¹⁴²⁾. ومنصب نائب وزير الدفاع تشغله أول امرأة تحصل على رتبة جنرال. ورئيس القوات المسلحة الألبانية امرأة. والبرلمان الألباني، على غرار 5 من أصل لجانته الثمانية، بما فيها لجنة الأمن، تتراسه امرأة⁽¹⁴³⁾.

141- وأطلقت مبادرة جديدة لزيادة مشاركة المرأة في قطاع التكنولوجيا والهندسة. وتحسن اتجاه استخدام النساء للإنترنت. ونسبة النساء المتراوحة أعمارهن بين 16 و74 عاماً اللواتي استخدمن الإنترنت "خلال الأشهر الثلاثة السابقة" بلغت 81,5 في المائة بحلول عام 2022، مما يمثل زيادة مقارنة بعام 2021⁽¹⁴⁴⁾، وبلغت 81,7 في المائة في عام 2023⁽¹⁴⁵⁾.

التمييز ضد المرأة (التوصيتان 95-124، و95-85) والعنف ضد المرأة (التوصيات 95-127، و95-129، و95-140، و95-139، و95-137، و95-128، و95-125)

142- أخضع قانون تدابير مكافحة العنف الأسري، بصيغته المعدلة، لتغييرات في عامي 2018 و2020⁽¹⁴⁶⁾ بهدف تعزيز حماية ضحايا العنف الأسري، ويسرت إجراءات الإبلاغ، وعززت تدابير حماية الضحايا، ونصّ على إنشاء برامج لعلاج المعتدين⁽¹⁴⁷⁾. وفي عام 2020، عدّل القانون الجنائي أيضاً فيما يتعلق بجريمة العنف الأسري لتشديد العقوبة عليه والتنبؤ بالعنف النفسي بشكل واضح⁽¹⁴⁸⁾. وفي عام 2022، صدّق البرلمان على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن "القضاء على العنف والتحرش في بيئة العمل"⁽¹⁴⁹⁾ وكذلك على قانون "السجل الوطني للجرائم الجنسية المدانة"⁽¹⁵⁰⁾.

143- وأعدّ مفوض الحماية من التمييز دراسة (مشتركة مع محامي الشعب) بعنوان "العنف ضد المرأة في السياسة" ودراسة بعنوان "المساواة بين الجنسين والتمييز في الهيئات الحكومية المحلية المعنية". وقد أشارتا إلى العقوبات التي تواجه المرأة في السياسة واقترحتا تعديل قانون المساواة بين الجنسين⁽¹⁵¹⁾. ويجري تعديل هذا الأخير.

144- وقد أشار أمين المظالم إلى ضرورة تضمين التشريعات جميع أشكال العنف الجنساني مثل التحرش والعنف الجنسي والمطاردة والزواج القسري، وإخضاع الجناة لبرامج إعادة التأهيل، وتعزيز حصول المرأة على حقوق الملكية، مشيراً بالأساس إلى الفائدة المحققة من برامج إعادة إعمار المنازل المتضررة من زلزال عام 2019. والحكومة ملتزمة بمعالجة هذه المسائل.

145- وخلال عام 2023، تمثّلت إحدى القضايا التي حظيت بالاهتمام في استخدام اللغة المتحيزة ضد المرأة في وسائل الإعلام. وفي نيسان/أبريل 2023، غير مجلس النواب تعريف التمييز الجنسي في وسائل الإعلام وأدرجه في قانون الإعلام السمعي البصري تنفيذاً لتوصية محامي الشعب⁽¹⁵²⁾. وأدرجته هيئة الإعلام السمعي البصري في قانون البث الإعلامي السمعي البصري⁽¹⁵³⁾.

146- وفي عام 2021، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صيغ دليل "بشأن منع العنف والتحرش والتحرش الجنسي في بيئة العمل في مؤسسات إدارة الدولة والتصدي له".

147- وفي عام 2023، نُفِذَ برنامج جديد لدعم ضحايا العنف الجنساني يشمل خطأً مباشراً مخصصاً وتطبيقاً يعمل على الهاتف المحمول للمساعدة في حالات الطوارئ.

الأطفال: التعريف؛ والمبادئ العامة؛ والحماية/البيئة الأسرية والرعاية البديلة/الحماية من الاستغلال/قضاء الأحداث (التوصيات 95-157، و95-159، و95-161، و95-162، و95-166، و95-174، و95-176، و95-163، و95-178، و95-171، و95-175، و95-164، و95-165، و95-177، و95-179، و95-50، و95-167، و95-168، و95-172، و95-173، و95-160، و95-158، و95-169، و95-170، و95-56)

148- ينص دستور جمهورية ألبانيا على تمتع الأطفال والشباب والنساء الحوامل والأمهات الجدد بحماية خاصة من الدولة⁽¹⁵⁴⁾. والاستراتيجية المشتركة بين القطاعات لقضاء الأحداث وخطة عملها للفترة 2022-2026 تهدف إلى الوصول إلى عدالة ملائمة للأطفال، واتخاذ تدابير لرصد التنفيذ والإبلاغ عنه كل 6 أشهر⁽¹⁵⁵⁾. ويتولى وزير الدولة للشباب والأطفال رصد وضع الأطفال والشباب في البلاد⁽¹⁵⁶⁾.

149- وإن لم توجد بيانات كاملة بشأن الزيجات المبكرة، فإنها تظل تمثل مصدر قلق رغم التقدم المحرز في التصدي لها. ومنع الزواج المبكر هدف خاص من أهداف جدول الأعمال الوطني لحقوق الطفل للفترة 2021-2026.

150- ولا يزال إلغاء الرعاية المؤسسية ضمن الأولويات. وتضم الخطة الوطنية لإلغاء الرعاية المؤسسية للفترة 2021-2023 برنامجاً لإصلاح الاقتصاد يخصص حزمة مالية لتطوير خدمات بديلة لرعاية الأطفال. ولا تزال مراكز تنمية الأشخاص ذوي الإعاقة في حاجة إلى تغيير. ولا يوجد حتى الآن قانون إطارى لرعاية الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين.

151- وصادق المدعي العام على القواعد المتعلقة بالتحقيق وبالملاحقة الجنائية للأحداث المخالفين للقانون، وبالضحايا و/أو الشهود، وجمع بيانات القصر ضحايا الجرائم الجنائية أيضاً، وبمعالجتها ونشرها⁽¹⁵⁷⁾. وفسرت الهيئة الجنائية للمحكمة العليا من خلال قرار شامل معنى وأشكال وخصائص الجرائم الجنائية للاتجار بالقاصرين، بما في ذلك استغلالهم في البيغاء وإساءة معاملتهم⁽¹⁵⁸⁾.

152- والعقوبة البدنية محظورة في قطاع التعليم وبشكل عام.

153- وينص قانون البث السمعي البصري الجديد لعام 2023 على أن يسترشد البث السمعي والبصري الخاص بالأطفال بمصلحتهم الفضلى⁽¹⁵⁹⁾.

الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصيات 95-189، و95-190، و95-195، و95-4، و95-194، و95-191، و95-192، و95-193)

154- يحظى تحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة بالأولوية. وخضع الإطار القانوني والفرعي القانوني لتغييرات إيجابية. واعتمدت خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2025⁽¹⁶⁰⁾.

155- واعتمدت اللوائح الداخلية لتوفير خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة مع أنها غير متاحة بعدُ بلغة الإشارة⁽¹⁶¹⁾.

156- وصادق على قرار تعويض الأشخاص ذوي الإعاقة عن نفقات شراء الوقود وزيوت التشحيم وتعويض العمال المعوقين والأشخاص المستقيدين من نظام المكفوفين عن نفقات النقل داخل المدن وبينها. وعملاً بتوصية محامي الشعب، أعفي كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والبصرية من تقديم طلباتهم عبر المنصة الإلكترونية الألبانية للحصول على جواز سفر بيومتري⁽¹⁶²⁾.

157- ووافقت لجنة الانتخابات المركزية على التسهيلات الخاصة بتصويت الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الاقتراع⁽¹⁶³⁾.

158- وتستند خطة عمل الصحة النفسية للفترة 2023-2026 المعتمدة لتنفيذ التوقعات الاستراتيجية لاستراتيجية الصحة الوطنية للفترة 2021-2030 إلى مبادئ التغطية الصحية الشاملة وحقوق الإنسان والشمولية⁽¹⁶⁴⁾. وعُدل قانون الصحة النفسية بهدف تعزيز الحماية القانونية وحقوق الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية⁽¹⁶⁵⁾. ويظل التحدي يتمثل في أن تُشيد، بالقرب من كل مدينة، مراكز متخصصة لعلاج الأشخاص الذين يعانون من مشاكل نفسية.

159- وتتواصل المنظمات غير الحكومية مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتجري دراسات بشأنهم⁽¹⁶⁶⁾.

الأقليات (التوصيات 95-181، و95-182، و95-183، و95-184، و95-185، و95-188، و95-187، و95-100، و95-180، و95-186)

160- اعتمدت خطة العمل الوطنية لمعاملة أفراد أقلية الروما والمصريين وإدماجهم ومشاركتهم على قدم المساواة مع غيرهم للفترة 2021-2025⁽¹⁶⁷⁾. وعُدل قانون مكافحة التمييز المعدل في عام 2020.

161- ويكفل قانون المساعدة القانونية المضمونة من الدولة لعام 2018 المساعدة القانونية المجانية. ويُقدّم 20 مركزاً حكومياً في جميع أنحاء ألبانيا المساعدة القانونية الأولية في المسائل المدنية والإدارية والجنائية، وتُخصّص الدولة لـ 15 منظمة غير ربحية تقديم المساعدة القانونية المجانية.

162- واعتمدت ألبانيا قوانين فرعية في إطار القانون رقم 2017/96 "بشأن حماية الأقليات القومية في جمهورية ألبانيا".

163- وأُخذت تدابير لتخصيص مبالغ مالية للأكل في المقاصف والمهاجع ومنح للدراسة لأبناء الأقليات الروما والمصريين⁽¹⁶⁸⁾. وتجمع ألبانيا بيانات عن أطفال الأقليات من أجل تحسين السياسات وتقديم الخدمات اللازمة.

164- ويكفل قانون ألبانيا بشأن التعليم قبل الجامعي منح الأشخاص، الذين ينتمون إلى الأقليات القومية، فرصة التعلم والتعليم بلغتهم الأم، وتعلّم تاريخهم وثقافتهم، وفقاً للخطة والمناهج الدراسية⁽¹⁶⁹⁾. ولتحسين تعليم الأقليات القومية، اعتمدت ثلاثة قرارات لمجلس الوزراء ولوائح أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير⁽¹⁷⁰⁾. وعند بداية كل عام دراسي جديد، توجه التعليمات إلى المؤسسات التعليمية التي تستقبل طلبة الأقليات القومية لدعمهم في متابعة تعليمهم وإكمالهم.

165- وتُعطي المكاتب المحلية للتعليم ما قبل الجامعي الأولية لتسجيل أطفال الأقليات القومية وتعليمهم وتنظيم الأنشطة التي تعزّز لغة الأقليات وثقافتها وتقاليدها. وفي عام 2019، أوليت الأهمية للمؤسسات التعليمية التي يدرس فيها تلاميذ الأقليات القومية، وأنشئ لأول مرة في المناطق التي يدرس فيها تلاميذ الأقلية القومية اليونانية مكتب تعليم محلي يرأسه ممثل عن هذه الأقلية القومية⁽¹⁷¹⁾.

166- ويُلقن حوالي 70 في المائة من مواد الدراسة الموجهة لطلبة الأقليتين اليونانية والمقدونية في التعليم الأساسي بلغتهم الأم، وحوالي 30 في المائة منها باللغة الألبانية. ويزود جميع طلبة الأقليات القومية بكتب مدرسية مجانية تُسدّد من ميزانية الدولة. وبغض النظر عن عدد طلبة كل فصل، تعطى الدروس لطلبة الأقليات القومية من المستوى 1 إلى 9، في فصول منفصلة.

167- وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً للتطوير المهني لمعلمي الأقليات القومية. وتدرّب وكالة ضمان جودة التعليم ما قبل الجامعي معلمي الأقليات الوطنية لمدة ثلاثة أيام في السنة على الأقل على تدريس مناهج قائمة على الكفاءة.

المهاجرون (التوصية 95-196)

168- نفذت ألبانيا الاستراتيجية الوطنية للهجرة وخطة عملها للفترة 2019-2022 بنسبة 55 في المائة، ويُقدّر حوالي 72 تدبيراً منها بالكامل. وفي عام 2024، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية الجديدة للهجرة للفترة 2024-2030 وخطة عملها للفترة 2024-2026 وفقاً للميثاق العالمي للهجرة والاتحاد الأوروبي⁽¹⁷²⁾.

169- وفي عام 2020، اعتمد قانون الجنسية⁽¹⁷³⁾، وفي عام 2021 اعتمد قانون الأجانب⁽¹⁷⁴⁾ وكذلك قانون اللجوء⁽¹⁷⁵⁾. وفي عام 2024، غُيّر قانون الأحوال المدنية⁽¹⁷⁶⁾. واعتمد 30 من لوائح قانون الأجانب البالغ مجموعها 32 لائحة⁽¹⁷⁷⁾.

170- ويدعم مركز الاستقبال المغلق في كارييتش تنفيذ إجراءات العودة، بناءً على الاتفاقات الثنائية المبرمة بين ألبانيا وبلدان المنشأ/العبور. وصادقت الحكومتان الألبانية والإيطالية على اتفاقية لتعزيز التعاون في مجال الهجرة بين البلدين.

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب (التوصيات 95-33، و95-37، و95-34، و95-35، و95-36)

171- في آذار/مارس 2022، اعتمدت الحكومة استراتيجية جديدة مشتركة بين القطاعات وخطتي عملها للفترة 2023-2025 لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. وقد أعقبت الاستراتيجية الوطنية المشتركة بين القطاعات لمكافحة الإرهاب لعام 2020، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف لعام 2015 وخطتي عملهما.

172- وأبرمت ألبانيا اتفاقاً ثنائياً مع الاتحاد الأوروبي من أجل التنفيذ العملي لخطة العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب في غرب البلقان التي نُقحت في عام 2022.

173- ومديرية مكافحة الإرهاب التي تتبع للشرطة الوطنية وتخضع لسلطة مكتب المدعي الخاص والمحاكم الخاصة هي الهيئة القائدة لإجراءات مكافحة الإرهاب. وقد رُفعت ميزانية هذه المديرية في عام 2023. ويتولّى مركز تنسيق مكافحة التطرف العنيف مسؤولية بناء القدرات وتنسيق أنشطة مكافحة التطرف العنيف. وفي عام 2023، أنشئت لجان إقليمية للوقاية من التطرف ومكافحة التطرف العنيف⁽¹⁷⁸⁾.

خامساً - الاستنتاجات

174- يسلط تقرير الاستعراض الدوري الشامل للدورة الرابعة لجمهورية ألبانيا الضوء على التقدم المهم المحرز في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

175- ولا تزال ألبانيا عازمة على مواصلة جهود حماية حقوق الإنسان وملتزمة بالنهوض بحقوق الإنسان في البلد.

Notes

- 1 https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_146954.htm; https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_180087.htm.
- 2 Law no. 6/2020 "On the ratification of the "Instrument of Amendments to the Constitution of the ILO", approved in Geneva, on June 4, 1986".
- 3 Law no. 13/2022 "On the ratification of the Convention of the International Labor Organization no. 190 "On violence and harassment in employment".
- 4 <https://www.facebook.com/AlbanianMEFA/> and <https://www.facebook.com/AlbanianMEFA/posts/pfbid02zqg8m9sJ5eZpRpHRc5umgkWUu3oNSXyXomHkGL9T4ATG1kFo5GkKpQ5Rbh2fCGNZl>, or <https://www.facebook.com/AlbanianMEFA/posts/pfbid0ySXtonzujggd4RCHdnDFcEp9vwtURkxbFHCa46kEkCRo7SntjLRJBw5V9tmGwBsol>.
- 5 Law no. 13/2022, dated 3.2.2022 "On the ratification of Convention 190 "Convention on Violence and Harassment" of the ILO, 1986. <https://qbz.gov.al/eli/fz/2022/30/38f028cc-c3bc-4956-96cf-dc221db20efe>.
- 6 <http://qbz.gov.al/eli/vendim/2024/03/13/152>.
- 7 CoMD no. 864, dated 24.12.2019, <https://www.sherbimisocial.gov.al/wp-content/uploads/2020/01/vendim-2019-12-24-864.pdf>.
- 8 <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/al/46eb57a0095aac6d46fe42b6cfb302f66368453e0c284a07c0c7c9fd8d43760b.pdf>.
- 9 CoMD no. 659, dated 03.11.2021, https://femijet.gov.al/wp-content/uploads/2022/09/AKDF-2021-2026_ALB_FINAL-WEB.pdf.
- 10 CoMD No. 700, dated 18.11.2021 (<https://shendetesia.gov.al/wp-content/uploads/2022/01/LGBTI-NAP-2021-2027-AL-final.pdf>).
- 11 CoMD 732 dated 13.12.2023 (<https://qbz.gov.al/eli/vendim/2023/12/13/732/b95f4c2c-f7b3-46f9-954d-de698e280380;q=Plani%20i%20Veprimit%20per%20zatimin%20e%20Resolutions%201325%20to%20the%20UN%20Security%20Council%20for%20Women%20Peace%20and%20Security>).
- 12 Pursuant to:
- CoMD no. 468, dated 26.07.2023 "On the treatment of employees in the Public Administration with facilitated loans", and no. 469, dated 26.07.2023 "On the approval of the general quotas of new loans for the priority categories of beneficiary employees in the Public Administration", instruction of the Ministry of Interior no. 6/2022, dated 12.12.2022, "On the procedures for providing immediate financial assistance ", and for the families of military personnel in case of illness/death or major damage to property, as a result of a natural disaster.
 - CoMD no. 269, dated 28.4.2005 "On the criteria and measure of financial coverage of health care for the military of the Armed Forces", amended as well as the protocol between the Council of Ministers of RSH and the Government of the Republic of Turkey for training and cooperation in the field of health military", dated 24.3.2021;
 - CoMD no. 600, dated 14.9.2022, "On handling and covering the financial expenses of the military and civilian personnel of the Ministry of Defense and the Armed Forces of the Republic of Albania, during the time they are appointed on duty abroad" and
 - CoMD no. 854/2004, amended, which supports active military personnel with unemployment benefits in cases of his/her appointment to duty outside his/her permanent residence, inside and outside the country when, as a result, his/her spouse loses his/her job.
- Also, the soldier is compensated for the expenses incurred for travel and transportation of household materials, referring to Article 25 of the status of the soldier.
- 13 The new law on the state police was approved in July 2024 in the Assembly.
- 14 Law no. 39/2023.
- 15 In July 2024, a new law on the state police was approved in the Parliament.
- 16 Law 48/2023, "On some additions and changes to Law no. 22/2018, "On social housing".
- 17 For illustration, during 2024, the following laws were approved:
- Law no. 14/2024 "For the approval of the national security strategy of the Republic of Albania "
 - Law no. 15/2024 "On the marine environment protection strategy of the Republic of Albania".
 - Law no. 20/2024 "On the ratification of the protocol between the Council of Ministers of the Republic of Albania and the government of the Italian Republic for strengthening cooperation in the field of migration".
 - Law no. 25/2024 "On cyber security".
 - Law no. 29/2024 "On water resources".
 - Law no. 30/2024 "On some changes and additions to the law no. 93/2015 "On tourism", amended".
 - Law no. 32/2024 "For some additions to the law no. 15/2017 "on education and professional training in the Republic of Albania".
- Also, during 2020, the following laws were approved:
- Law no. 18/2020 "For the approval of the normative act, with the force of law, no. 1, dated

- 31.1.2020, of the Council of Ministers, "On preventive measures in the framework of strengthening the fight against terrorism, organized crime, serious crimes and the consolidation of public security order".
- Law no. 20/2020 "For the completion of transitional ownership processes in the Republic of Albania".
 - Law no. 43/2020 "On Maritime Tourism activities".
 - Law no. 53/2020 "For some changes in the law no. 10 431, dated 9.6.2011, "On environmental protection", as amended".
 - Law no. 54/2020 "On some changes and additions to law no. 7643, dated 2.12.1992, "for sanitary inspection", amended".
 - Law no.57/2020 "For forests".
 - Law no. 56/2020 "On collective investment enterprises".
 - Law no. 55/2020 "For payment services".
 - Law no. 79/2020 "On the execution of criminal decisions".
 - Law no. /2020 "For the prison police".
 - Law no. 81/2020 "On the rights and treatment of those sentenced to imprisonment and pre-trial detainees".
 - Law no. 83/2020 "On the accession of the Republic of Albania to the Amended Convention of the European Satellite Telecommunications Organization (EUTELSAT)".
 - Law no. 85/2020 "On some amendments and additions to law no. 10 192, dated 3.12.2009, "On preventing and combating organized crime, trafficking, corruption and other crimes through preventive measures against wealth", as amended".
 - Law no. 91/2020 "For some changes in the law no. 90/2019 "On the revaluation of real estate".
 - Law no. 96/2020 "Air Code of the Republic of Albania".
 - Law no. 112/2020 "On the register of beneficial owners".
 - Law no. 113/2020 "On citizenship".
 - Law no. 115/2020 "For some changes in the law no. 8417, dated 21.10.1998, "Constitution of the Republic of Albania", amended".
 - Law no. 116/2020 For the accession of the Republic of Albania to the Doha Amendment of the Kyoto Protocol of the United Nations Framework Convention on Climate Change, acceded to by law no. 9334, dated 16.12.2004.
 - Law no. 125/2020 "On some additions and changes to law no. 9669, dated 18.12.2006 "for measures against violence in family relationships", amended".
 - Law no. 124/2020 "On some additions and changes to law no. 10221, dated 4.2.2010 "On protection against discrimination".
 - Law no. 140/2020 "On the population and housing census".
 - Law no. 146/2020 "On some additions and changes to law no. 7895, dated 27.1.1995, "Criminal Code of the Republic of Albania", amended".
 - Law no. 147/2020 "For an addition and some changes to the law no. 7905, dated 21.3.1995, "Criminal Procedure Code of the Republic of Albania", amended".
 - Law no. 148/2020 "For some additions to law no. 97/2016 "On the organization and functioning of the Prosecutor's Office in the Republic of Albania".
 - Law no. 149/2020 "For an addition to law no. 96/2016 "On the status of Judges and Prosecutors in the Republic of Albania", as amended".
 - Law no. 150/2020 "For some additions to law no. 60/2016 "On reporting and protection of whistleblowers".
 - Law no. 152/2020 "On some changes and additions to law no. 74/2014 "On weapons".
 - Law no. 153/2020 "On the fiscal regime in the hydrocarbon sector".
 - Law no. 155/2020 "For climate change".
 - Law no. 165/2020 "On some changes and additions to law no. 9179, dated 29.1.2004, "for a special treatment of employees who have worked in some enterprises of the military industry", as amended".
 - Law no. 166/2020 "On some changes and additions to the law no. 8097, dated 21.3.1996, "On supplementary state pensions of persons performing constitutional functions and of state employees", amended".
- ¹⁸ Law no. 81/2020 "On the rights and treatment of prisoners and detainees".
- ¹⁹ Law no. 76/2016, "On some additions and changes to Law No. 8417, dated 21.10.1998, "Constitution of the Republic of Albania", amended".
- ²⁰ According to the exchange rate 1 USD: 92.399 Lek (Albanian currency).
- ²¹ See the CPD reports for the years 2021 and 2022 at:
- <https://www.kmd.al/wp-content/uploads/2022/04/Raporti-KMD-2021-versioni-perfundimtar.pdf>.
 - https://www.kmd.al/wp-content/uploads/2023/03/Raporti-KMD-2022_compressed.pdf.
- ²² Law no. 124/2020 for some additions and changes to law no. 10221, dated 4.2.2010, "On protection against discrimination". <http://qbz.gov.al/eli/ligj/2020/10/15/124>.

- ²³ <https://www.drejtesia.gov.al/draft-koncept-dokumenti-strategjik-strategjia-ndersektoriale-kunder-korruptionit-2023-2030/> and is in public consultation, at: <https://konsultimipublik.gov.al/Konsultime/Detaje/765-> Draft Intersectoral Strategy Against Corruption 2024-2030.
- ²⁴ CoMD No. 29, dated 17.01.2024, of the Council of Ministers, "On determining the scope of responsibility of the Minister of State for Public Administration and Anticorruption" responsible for:
- guaranteeing the principles of good governance.
 - directing and coordinating the work for the proposal of acts and policies for the management and energization of human resources of the public administration,
 - modernization of institutions, and
 - training and professional development of public administration employees.
- ²⁵ Law no. 12/2018 "On the transitory and periodic evaluation of employees of the State Police, the Guard of the Republic and the Service for Internal Affairs and Complaints", amended.
- ²⁶ A number of acts were passed to regulate the process:
- Instruction no. 07, dated 17.01.2023 "On the procedures and methods of drawing lots for assessment bodies and assessment subjects of law no. 12/2018 "On the transitory and periodic assessment of employees of the State Police, the Guard of the Republic and the Service for Internal Affairs and Complaints", amended.
 - Instruction no. 06, dated 17.01.2023 "For the approval of the declaration forms for the control of the figure and the evaluation of professional skills for the transitory and periodic evaluation, as well as the way of completing them in accordance with the law no. 12/2018 "On the transitory and periodic evaluation of employees of the State Police, the Guard of the Republic and the Service for Internal Affairs and Complaints", amended.
- Also, 8 Internal Regulations have been approved by order of the General Director of AMP:
- Order no. 194, dated 23.02.2023 "On the approval of the Regulation "On the standardization of the assessment of professional skills";
 - Order no. 195, dated 23.02.2023 "On the approval of the Regulation "On the protection, processing, storage and security of personal data by assessment bodies";
 - Order no. 196, dated 23.02.2023 "On the approval of the Regulation on the Standardization of Figure Control";
 - Order no. 197, dated 23.02.2023 "On the approval of the Regulation "On Unified Procedural Steps"";
 - Order no. 198, dated 23.02.2023 "On the approval of the Regulation "On Media Relations";
 - Order no. 199, dated 23.02.2023 "On the approval of the Regulation on the Standardization of property valuation";
 - Order no. 200, dated 23.02.2023 "On the approval of the Regulation "Ethical Code of Conduct of Evaluation Bodies";
 - Order no. 201, dated 23.02.2023 "On the approval of the Regulation "On the organization and functioning of assessment bodies"".
- ²⁷ The subgroup of experts that will analyze this field (human rights) will prepare an Analytical Document with the findings, evaluations, analyzes based on which the National Action Plan will be drawn up and draft laws and institutional changes will be proposed (if necessary).
- ²⁸ There is an increase in breast cancer screening services through mobile mammography for women and girls from 5,450 women to 5,550 for the years 2024-2026 at a cost of 12,500,000 ALL, with the aim of preventing cases by increasing breast cancer screening. against the total number of women (age group 50-60 years) from 15.2% in 2023 to 30.3% in 2026. Free textbooks are provided for 252 thousand students attending basic education from the first grade to the ninth grade, financial scholarships or food/financial quota for 3,600 students with special needs, free textbooks for secondary education, including girls who come from families in need and/or victims of trafficking, transportation service is provided for 36,000 girls and boys (44% are girls) who have their place of residence more than 2 km from the school, as well as for about 12 thousand teachers who work more than 5 km from the place of residence/permanent work center at the school, and financial support for about 26 sports federations out of 44 federations in total . Free legal aid is for about 5,000 individuals in total who meet the conditions under the law for free legal aid, of which 3,000 or 59% are women and girls. Also, the budget support for activities in the field of cultural heritage increases from 107 activities during the years 2023-2024 to 110 activities in the years 2025-2026. The rent bonus is offered to about 1,128 beneficiary families with a fund of 163.6 million ALL, while the cost of social housing for 850 abused women and girls or one-parent families is 47,562,600 ALL. See:<https://arkiva.financa.gov.al/wp-content/uploads/2023/11/Buxheti-p%C3%ABr-Cytetar%C3%ABt-Ministria-e-Financave-dhe-Ekonomis%C3%AB.pdf>.
- ²⁹ Pursuant to Law 121/2026 "On social care services".
- ³⁰ Guidelines for Municipalities "Responsible Budgeting for Roma and Egyptian Minorities at Local Level in Albania", ROMACTED Program, 2020.
- ³¹ <https://www.drejtesia.gov.al/wp-content/uploads/2022/01/VKM-Nr.823-dat%C3%AB-24.12.2021-e->

- [bashkuar_compressed.pdf](#).
- ³² <https://tdh-albania.org/sites/default/files/2023-02/Plani%20Kombetar%20i%20Veprimit%20%28web%29.pdf>.
- ³³ CoMD No. 247, dated 20.3.2015 "On the approval of the cross-sectoral strategy against corruption, 2015-2023", amended.
- ³⁴ CoMD no. 1140, dated 24.12.2020 "On the approval of the strategy against organized crime and serious crimes, 2021-2025, and the action plan 2021-2022".
- ³⁵ <https://financa.gov.al/newsroom/ministeri-mete-prezaton-projektbuxhetin-2024-ne-komisionin-per-chestjet-ligjore-administraten-publike-dhe-te-drejtat-e-njeriut/>.
- ³⁶ <https://www.avokatipopullit.gov.al/sq/articles-layout-1/home/news/this-article-is-available-only-in-albanian-768/>.
- <https://www.undp.org/albania/publications/violence-against-women-politics>
- ³⁷ "Beyond definitions calls against hate speech. A comprehensive study", November 2021. <https://www.kmd.al/wp-content/uploads/2021/11/Manual-shqip.pdf>.
- ³⁸ ASCAP in collaboration with MAS and UNFPA, during 2022-2026, has undertaken a series of activities such as: the inclusion and implementation of health education with a focus on "Sexual Education as Life Skills" in a safe school environment; designing the training program "Health education with a focus on sexual education as a life skill in a safe school environment"; designing training modules "Health education with a focus on sexual education as a life skill in a safe school environment"; raising awareness and preparing national and local capacities for the implementation of the "Sexual Abuse" training package at school; preparation of awareness-raising materials with a focus on sexual abuse as well as on-line access; identification of schools that will serve as coordinating centers for the continuation of the program "Sexual education as skills for life" and putting them into operation; implementation and monitoring of the curriculum package "Health education with a focus on sexual education as life skills" in schools where the staff have been trained for the development of the health education program.
- ³⁹ The center was created according to CoMD no. 262. 23.04.2004 "On the transfer of administrative responsibility of the National Reception Center for Asylum Seekers, in Babrru, Tirana. <https://www.qendraeprijtesperazil.com/>.
- ⁴⁰ Letter – Order no. 5126/2, dated 15.08.2019 "On respecting the rights of national communities/minorities, preventing and eliminating discriminatory behaviors/attitudes that violate their dignity".
- ⁴¹ <https://unglobalaccelerator.org/pathfinder-countries/albania>.
- ⁴² Assembly decision no. 34/2022 dated 14.4.2022. The area of responsibility of this subcommittee is economic and social development, sustainable economic growth, the realization of the objectives of sustainable development and the 2030 Agenda of the UN. The subcommittee has approved indicators for each field and institution.
- ⁴³ <https://www.instat.gov.al/media/11279/sdg-2022-shqip.pdf>.
- ⁴⁴ <https://unstats.un.org/sdgs/hlg/members>.
- ⁴⁵ CoMD no. 466, dated 3.7.2019.
- ⁴⁶ Law no. 155-2020 "On climate change".
- ⁴⁷ <https://turizmi.gov.al/wp-content/uploads/2021/10/3.-Kontributi-Komb%C3%ABtar-i-Percaktuar-KKP-i-rishikuar-p%C3%ABr-Shqip%C3%ABrin%C3%AB-1.pdf>.
- ⁴⁸ Law no. 45/2019 "On Civil Protection".
- ⁴⁹ CoMD no. 94, dated 22.02.2023 "For the approval of the national strategy for disaster risk reduction 2023-2030 and the action plan".
- ⁵⁰ CoMD no. 807, dated 28.12.2023 "On the approval of the national plan for civil emergencies".
- ⁵¹ <https://durre.gov.al/wp-content/uploads/2023/04/Vendimi-nr.151-date-22.12.2022.pdf>.
- ⁵² CoMD no. 168, dated 24.3.2023 "On the approval of disaster risk assessment at the central level".
- ⁵³ Some projects can be mentioned such as: building the regenerative capacities of the Kune-Vain Lagoon through ecosystem-based adaptation (QbE) This is a project funded by the Global Environment Facility (2016-2020)l TRATOLOW (October 2020- July 2024) (Transition to low emissions and climate resilient economy in the Western Balkans and Turkey); "NDC ASSIST II" (2020- onwards) supported by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ), or "Advancement of Albania's medium and long-term adaptation planning through the development of a national adaptation planning process" funded from the Green Climate Fund – GCF as part of the Readiness Support Programme.
- ⁵⁴ Law no. 14/2024 "On the approval of the national security strategy of the Republic of Albania".
- ⁵⁵ CoMD no. 1137, dated 16.12.2020 "On the approval of the cross-sectoral strategy of the fight against terrorism, 2021-2025, and the action plan 2021-2023".
- ⁵⁶ CoMD No. 81, dated 14.2.2023 "For the approval of the cross-sectoral strategy for the prevention of violent extremism and the fight against terrorism 2023-2025 and the action plans 2023-2025".
- ⁵⁷ CoMD No. 1139, dated 24.12.2020, <https://qbz.gov.al/eli/vendim/2020/12/24/1139/ee9ac734-a09b-4eee-bf81-1a09d73a001d>.

- ⁵⁸ CoMD no. 1137, dated 16.12.2020 "For the approval of the cross-sectoral strategy of the fight against terrorism, 2021-2025, and the action plan 2021-2023; CoMD no. 81, dated 14.2.2023 "For the approval of the cross-sectoral strategy for the prevention of violent extremism and the fight against terrorism 2023-2025 and action plans 2023-2025; CoMD no. 1084, dated 24.12.2020 "On the approval of the national strategy for cyber security and the 2020-2025 action plan; CoMD no. 237, dated 20.4.2022 "For some changes and additions to Decision no. 737, dated 13.12.2017, of the Council of Ministers, "On the establishment of the coordination center against violent extremism (QKEDH)".
- ⁵⁹ Created by Prime Minister's Order, No. 185, dated 31.10.2023 "On the establishment and functioning of the Regional Committees for the Prevention of Radicalism and the War against Violent Extremism".
- ⁶⁰ Article 78 of the Criminal Code, as amended.
- ⁶¹ Article 83 of the Criminal Code, as amended.
- ⁶² Article 83/bi of the Criminal Code, as amended.
- ⁶³ Law no. 9389, dated 04.05.2005 "On the creation and functioning of the Coordinating Council in the fight against blood feud".
- ⁶⁴ Law no. 79/2020 "On the execution of criminal decisions" and law no. 81/2020, "On the rights and treatment of prisoners and detainees".
- ⁶⁵ Law no. 27/2023 "On the control of the trading of products that can be used for death sentences, torture or cruel, inhuman or degrading punishments or treatments".
- ⁶⁶ Article 250 of the Criminal Code.
- ⁶⁷ Such include: Order letter no. 6104/3, dated 02.09.2019 "On the recognition and implementation of the recommendations of the European Committee against Torture, on respecting and guaranteeing the rights of persons deprived of their liberty in the premises of the State Police" (recommendations made after the visit to our country in November 2018); Order letter no. 7701, dated 12.10.2022 "On respecting and guaranteeing in practice the right to medical treatment of arrested/detained persons"; Attention no. 567, dated 16.01.2024 "On the fulfillment of responsibilities and duties by the State Police structures in accordance with the Constitution, international acts and legal acts of the country, respecting and guaranteeing the rights and freedoms of persons".
- ⁶⁸ <https://www.pubbleaks.al/wp-content/uploads/2019/04/1408.pdf>. Order of the General Director of Police no. 1720, dated 20.11.2023.
- ⁶⁹ Approved by CoMD no. 458, dated 10.07.2024. The National Action Plan (NAP) for the Fight against Human Trafficking 2024-2025 is the most important national political document that coordinates state actors, international organizations and civil society in joint efforts to combat human trafficking. The plan is a clear expression of the will of the Albanian Government to take all the necessary institutional, legal and budgetary measures to respond in a coordinated manner to human trafficking. The bases of interventions and actions defined in the National Action Plan remain prevention, investigation and follow-up, protection and social and economic reintegration of the victim/potential victim of trafficking. This document is a continuation of the anti-trafficking objectives foreseen in the Strategy against Organized Crime and Serious Crimes 2021-2025 and the National Action Plan for the Fight against Trafficking in Persons 2021-2023, but adapted to the dynamics of trafficking, the new governing vision in the approach to the phenomenon of trafficking to create a well-oriented platform of goals and strategic objectives in accordance with other national strategic documents, as well as the recommendations of international partners.
- ⁷⁰ <http://differentandequal.org/sq/study-report-on-the-need-of-drafting-a-special-law-for-the-protection-of-victims-of-trafficking-in-albania/>.
- ⁷¹ On 22.12.2020 with the United States of America, in 2022 with the European Public Prosecutor based in Luxembourg and with the Ibero-American Association of Public Prosecutors (AIAMP).
- ⁷² <https://mb.gov.al/ep-content/uploads/2024/01/Arreveshja-e-Bashkepunimit-MKR-scan.pdf>.
- ⁷³ <https://www.avokatipoullit.gov.al/media/manager/website/reports/VIOLENCE%20AGAINST%20=OMAN%20IN%20POLITIC.pdf>.
<https://www.undp.org/albania/publications/violence-against-omen-politics>.
- ⁷⁴ Decision no. 729, dated 13.12.2023 "For the approval of the cross-sectoral strategy for the protection of crime victims 2024-2030, its action plan and the passport of indicators".
- ⁷⁵ Approved by Decision of the Audiovisual Media Authority no. 60, dated 10.07.2023. <https://ama.gov.al/wp-content/uploads/2020/07/AMA-Kodi-I-Transmetimit.pdf>.
- ⁷⁶ https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/document/download/ea0a4b05-683f-4b9c-b7ff-4615a5fffd0b_en?filename=SWD_2023_690%20Albania%20report.pdf.
- ⁷⁷ Joint Instruction of the Ministry of Justice and the High Judicial Council No. 9, dated 17.06.2020 "On determining the rules for the creation of a special database for domestic violence cases in the courts and the unification of their registration".
- ⁷⁸ Such are:
- MoHSP protocol no. 254, dated April 10, 2020 "On the operation of public and non-public residential centers that provide housing services for victims/survivors of domestic violence and

- for victims/survivors of trafficking in the situation of the COVID-19 pandemic".
- MoHSP Instruction No. 253, dated April 10, 2020 for the management of cases involving children in need of protection during the COVID-19 emergency.
 - Normative Act of the Council of Ministers No. 9, dated March 25, 2020 "On taking special measures in the field of judicial activity, during the duration of the epidemic caused by COVID-19".
- 79 Instruction no. 17, dated 23.17.2020.
https://www.pp.gov.al/Legjislacioni/Akte_Nenligjore/Udhezime_te_Prokurorit_te_Pergjithshem/?ser=1183&rpp=4&mshv=
- 80 <https://www.instat.gov.al/media/13231/statistikat-e-krimeve-dhe-drejt%C3%ABsis%C3%AB-penale-2023.pdf>.
- 81 Order of the Minister of Defense no. 391, dated 31.03.2020 "For the approval of the document on Policies and procedures for the elimination of violence, sexual harassment in the working environment of the structures of the Ministry of Defense and the Armed Forces".
- 82 Anastasia. A., Enter, V., Bozo, Vora, E., Killings of women (femicide) and attempted femicide in Albania (2017-2020), Publication of the Center for Legal Civic Initiatives, FamPlatz, UN Women, March 2023.
https://www.researchgate.net/publication/370832986_vrasjet_e_grave_femicidi_dhe_tentativa_per_femicid_ne_shqiperi_2017-2020.
- 83 QDNJD (2022), Report on the training of Tirana Police Stations on "The role of the state police in handling and addressing issues of gender-based violence and domestic violence based on recent changes in legislation".
- 84 Law no. 80/2021 "On the registration of non-profit organizations".
- 85 Article 22, points 2 and 3 of the Constitution.
- 86 Articles 119 and 120 of the Criminal Code, as amended.
- 87 Article 59, CPC.
- 88 Special Report regarding the respect of constitutional and legal rights, as well as the highest standards of human rights of the parties in the criminal process,
https://www.avokatipoullit.gov.al/media/manager/website/reports/DRAFT%20per%20CONSULTIMI%20PUBLIK%20..%20Raporti_drejtuar_SPAK_etj_per_Elton_Qyno.pdf.
- 89 Order no. 1180, dated 16.08.2023 of the General Director of the State Police "On the approval of standard procedures "On the planning of police services during gatherings".
- 90 <https://www.instat.gov.al/media/13581/cens-i-populise-2023.pdf>.
- 91 <https://qbz.gov.al/eli/fz/2021/162/8f6d9e67-0996-44faaad4a32b30e7fad;qeligj%20per%20te%20hajt>.
- 92 Instruction of the Minister of the Interior no. 87 dated 21.06.2023 "On the documentation and procedure for the application, assessment, approval and rejection of the request for the declaration of statelessness".
- 93 <http://qbz.gov.al/eli/ligj/2020/07/29/113>.
- 94 Information from the "Help for Children" Foundation, a local NGO, during the consultation of this report.
<https://kqz.gov.al/akte-te-kqz-2/>.
- 96 For example, based on the work plan for electoral education, the campaign is continuous and intensified with the release of the election decree. CEC decision no. 220, dated 7.12.2022, CEC Strategic Plan 2022-2025 / electoral education. CEC decision no. 221, dated 7.12.2022. CEC decision no. 222, dated 7.12.2022.
- 97 Instruction no. 1, dated 5.12.2020, of the Regulatory Commission, CEC "Determining the rules for setting up, assigning and announcing the location of voting centers, and preparing the map of the local self-government unit for the elections".
- 98 Law no. 81/2024 "On some additions and changes to law no. 10 019, dated 29.12.2008, Electoral Code of RSH", decreed by the President of the Republic with Decree no. 274, dated 30.07.2024.
- 99 Article 58 and 59, Constitution.
- 100 Such include:
- CoMD no. 199, dated 31.3.2021 "On the special conditions of licensing, accompanying documents, procedures for reviewing or revoking the license, application fees and annual quotation for the exercise of the commercial activity of cultural assets";
 - CoMD no. 220, dated 7.4.2021 "On the special conditions for issuing the permit, accompanying documents, as well as the procedures for reviewing or revoking the permit for conducting archaeological research";
 - CoMD no. 146 dated 10.03.2021 "On the Creation, Organization, and Operation of the Korça Education Museum"
 - CoMD no. 583, dated 6.10.2021 "On procedures for the creation and administration of the database of stolen cultural assets";
 - CoMD no. 725, dated 24.11.2021 "On the operation, organization and way of developing the

activity of the National Museum of Independence".

¹⁰¹ See the changes at: <http://qbz.gov.al/eli/ligj/2015/05/28/55>.

¹⁰² The by-laws approved within the law include:

- CoMD no. 462, dated 3.7.2019 "On taking the necessary measures and policies to ensure the participation of persons belonging to national minorities in public, cultural, social and economic life in the Republic of Albania";
- CoMD no. 463, dated 3.7.2019, "On determining the directions for the adoption of strategies, programs and action plans for the promotion and creation of the necessary conditions for persons belonging to national minorities to use and develop the basic elements of the identity of national minorities. , including their language".

The draft decisions are in the process of approval:

- For determining the necessary measures and policies to ensure the participation of national minorities in their public, cultural, social and economic life in the Republic of Albania,
- For defining strategies, programs and action plans to create the necessary conditions for national minorities to maintain and develop their distinct identity in the Republic of Albania, in order to complete the legal framework for national minorities.

¹⁰³ Such are:

- CoMD no. 754, dated 30.11.2019 "On the way of organizing the temporary accommodation of those injured due to the natural disaster in Durrës, Tirana and Lezha counties, in the accommodation structures";
- DCMno. 823, dated 18.12.2019 "On the procedure for the purchase of housing in the free market, which are added to the public fund of social housing for rent";
- CoMD no. 522, dated 25.7.2019 "On the method of calculating the amount of rent for social housing for rent";
- CoMD no. 459, dated 3.7.2019 "On the rules for the administration of the requests of local self-government units for funds from the state budget for subsidizing rent or usufruct, the method of financing the subsidy, monitoring and cooperation between local self-government units and the ministry responsible for housing";
- CoMD no. 458, dated 3.7.2019 "On the procedure for the return to the housing fund, for the purpose of housing, of state-owned buildings, which are adapted by local self-government units with competitive grants from the state budget";
- CoMD no. 453, dated 3.7.2019 "On the amount of the loan interest subsidy and the procedure for granting it to families that benefit from low-cost housing, with loans facilitated by the state";
- CoMD no. 454, dated 3.7.2019 "On the criteria and procedures for the benefit of awarding competitive grants for improving the conditions of existing facilities and housing";
- CoMD no. 384, dated 12.6.2019 "On determining the documentation to benefit from housing according to any social housing program and the deadlines and procedures for approval by local self-government bodies";
- CoMD no. 362, dated 29.5.2019 "On the criteria for granting the rent subsidy for the categories that enjoy priority in the rent subsidy in the free market, through the state budget, and the method of its calculation";
- CoMD no. 11 and CoMD no. 179, dated 26.2.2020 "On the rules, conditions and procedures of the privatization of dwellings that have been subject to law no. 7652, dated 23.12.1992, "On the privatization of state housing", and law no. 9321, dated 25.11.2004, "On the privatization of apartments and buildings converted into apartments, built with the funds of companies and state enterprises";
- CoMD no. 300, dated 15.4.2020 "On determining the procedure for the exchange of a low-cost apartment";
- CoMD no. 301, dated 15.4.2020 "On housing rates, as well as conditions and standards for social housing for rent that are purchased on the market and low-cost housing.";
- CoMD no. 496, dated 24.6.2020 "On the organization, functioning, criteria and selection procedures of members of the national housing council, as well as relations with other state institutions operating in this field.";
- CoMD no. 555, dated 15.7.2020 "On the procedures, criteria and priorities for awarding the immediate grant for low-cost housing from the state budget";
- CoDM no. 579, dated 22.7.2020 "On the determination of the public institutions that administer shelters, the criteria, procedures and sufficient capacities to manage social, financial and technical issues, as well as the procedures for the administration and maintenance of temporary shelters, the competences of responsible entities and cooperation between them.";
- DoCM no. 580, dated 22.7.2020 "On the market purchase, evaluation and sale procedures, as well as the criteria for determining the sale price of land for families that benefit from low-cost housing, depending on their income level" ;

- DoCM no. 873 dated 11.11.2020 "On determining the cases and manner of cooperation between the central government and local self-government units, for the creation or addition of the public social housing fund.";
- DoCM no. 898, dated 18.11.2020 "On the rules, conditions, criteria and procedures for the privatization of housing and buildings returned to the non-privatized housing fund.";
- DoCM no. 142, dated 10.3.2021 "On determining the criteria for the beneficiaries of the program for the development of the area, for the purpose of housing, the way of ensuring their housing during the construction period, the form of transfer of ownership for quotas determined for social housing by builders or the owners, for housing the beneficiaries who have been displaced by them.";
- DoCM no. 441, dated 22.7.2021 "On selection procedures, contracting methods, forms and general conditions of the contract for the construction of housing in areas developed for the purpose of housing."

¹⁰⁴ Programs:

- Pact per University qefrom 2021;
- The School as a Community Center Program, which encourages pro-social cultural/community orientation in children and teenagers, transforming schools into centers of community life outside of school hours;
- the program "Education through culture", under the direction of the National Theater of Opera, Ballet and Popular Ensemble, the National Experimental Theater Kujtim Spahivogli, as well as the National Circus;
- The "Arts, Crafts and Sports" program that has been implemented since 2023, which also includes the "Arts and Crafts in the Pre-University Curriculum" program, etc.

Projects:

- 137 projects and activities and jobs dedicated to students, years 2021 to 2023;
- "Come sing with us" in implementation since 2015 for the age group 10-18 years old, the promotion for children during the months of January-May of each calendar year of reading in the National Library for children 7-18 years old,
- performances for children aged 7-18 at the National Experimental Theater Kujtim Spahivogli,
- The inclusion of children of the 9-year cycle, 7-15 years old, in seven main profiles of the Circus,
- competitions like the one for Young Composers "Česk Zadeja", which aims to encourage new creativity of original musical works by composers aged 20-30.
- The TEA digital application which displays artistic calendars implemented in the country
- The Gjirokastra National Folk Festival is the most important event in the field of cultural heritage, which includes artistic forces and folk artists in all 12 regions of the country with representatives from the Republic of Kosovo, representative groups of Albanians from the Republic of North Macedonia, Montenegro, Diaspora, artistic groups invited from the Balkans, Europe, etc., and encourages the active participation of members of minority communities and is based on the promotion of tourism and sustainable development of the country
- During 2023, in the field of handicrafts, 42 projects were developed in total, which included both women and girls as well as men and boys.
- During 2020-2021, the Ombudsman organized with the support of UNICEF 14 working tables/monitoring activities with representatives of public authorities at the local level (including second-level municipalities), responsible for the social protection of children, part of the integrated protection system of the child, in the municipalities of Dropull, Saranda, Gjirokastra, Përmet, Përrenjas, Cërrik, Gramsh, Pogradec, Shkodra, Lezha, Durrës, Kavajë, Elbasan, Librazhd.

Projects that aim inclusion of national minorities:

- Multicultural Festival 2019.
- Folklore Festival of the Macedonian Minority in Albania, Macedonian Association "Ilinden".
- Hand in hand Dance Generations, Multifunctional Association for Culture, Education and Development, Gjirokastër.
- Millennium of Roma: Fair of Roma culture and tradition in Korça District, non-profit organization "DISUTNI ALBANIA".
- International Roma Language Day, 2020, in cooperation with Albanian Public Radio and Television.
- Journey in the footsteps of tradition, (Sewing traditional costumes of women of the Greek community, Livadhja, Finiq), "Saint Kosmai" association, 2021-2023.
- Promotion through digital applications of cult objects in the territory of Dropull Municipality, Multifunctional Association for Culture, Education and Development, 2021.
- Folklore Festival of the Macedonian Minority in the Republic of Albania, "Ilinden" Association, 2022.
- "Macedonian Cultural Summer 2022 (15th anniversary), 'Edmond Sotir' Association. Dropull "International Film Festival "Friendship Bridge", 2022, Kostaq Zhonga.
- Papuski Gili (Grandfather's Song)", performed by the Rromano Kham Association, 2023, etc.

Projects for the inclusion of persons with disabilities:

- Art without Barriers, realized by the Edu Innovation association, 2021.
 - Promotion of the Cultural and Historical Heritage of our country adapted for children with different abilities through digital technology in culture", realized by the Institute of Psychological Services for the Community.
 - Comprehensive Orchestra Rreze Shprese", performed by "Rreze Shprese" Association. t of them by fostering the talent and discovering the inclinations they have.
 - Inclusive Band, National Club of Parents of Children with Autism Spectrum Disorders, 2022.
 - National Club of Parents of Children with Autism Spectrum Disorders with the project title "Rin Fest 2023 (Inclusive National Festival)".
 - Association "Syri Blu" with project title "Sing together", 2023, etc.
- 105 Law no. 77/2022, dated 17.11.2022 "On some additions and changes to law no. 133/2015, "On the treatment of property and completion of the property compensation process".
- 106 CoMD no. 312, dated 24.05.2023 and CoMD no. 313, dated 24.05.2023 amended CoMD no. 222 and CoMD no. 223 of 2016.
- 107 Decision of the Constitutional Court no. 4, dated 15.02.2021 and the Decision of the European Court of Human Rights, Beshiri, etc. against Albania (appeal no. 7352/03).
- 108 Property Handling Agency. 2023 Annual Report.
- 109 https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/document/download/ea0a4b05-683f-4b9c-b7ff-4615a5fffd0b_en?filename=SWD_2023_690%20Albania%20report.pdf, p. 36.
- 110 Law no. 7703, dated 11.05.1993 "On social security in the Republic of Albania", amended.
- 111 <https://www.instat.gov.al/al/publikime/librat/2023/objektivat-e-zhvillimit-t%C3%AB-q%C3%ABndruesh%C3%ABm-shqip%C3%ABria-2022/>.
- 112 <https://www.instat.gov.al/media/13063/anketa-et%C3%AB-ardhurave-dhe-nivelit-t%C3%AB-jetes%C3%ABs-n%C3%AB-shqip%C3%ABri-silc2022.pdf>.
- 113 Some realized projects include: "Municipal Infrastructure 5" (KFW), supports the cities of Berat, Shkodër, Lezhë, for the increase of sewage coverage and the construction of Plants for the treatment of polluted water; "Water supply of the city of Durrës" (AFD); "National Program for the Modernization of the Water Supply and Sewerage Sector in Albania" (World Bank).
- 114 By order of the Ministry of Infrastructure and Energy, as well as the Ministry of Tourism and Environment.
- 115 CoMD no. 448, dated 26.7.2023 "On the approval of the National Strategy of the Water Supply and Sewerage Sector 2023-2030".
- 116 CoMD no. 302, dated 11.5.2022 "On national policies for the reorganization of the Water Supply and Wastewater Removal, Treatment and Processing sector.
- 117 CoMD no. 83, dated 10.2.2021 "On the approval of technical design and construction rules for water supply and sewage".
- 118 CoMD No. 210, dated 6.4.2022 "On the approval of the national health strategy 2021-2030".
- 119 CoMD no. 405, dated 20.5.2020 "On the approval of the Strategy for the Development of Primary Health Care Services in Albania 2020-2025".
- 120 CoMD No. 118, dated 1.3.2023 "For the approval of the national hospital plan 2023-2030.
- 121 https://shendetesia.gov.al/wp-content/uploads/2022/10/Programi-Kombetar-i-SJT-2021-2025_compressed.pdf.
- 122 https://shendetesia.gov.al/wp-content/uploads/2022/10/Plani-i-Kombetar-i-Promocionit-Shendetesor_compressed.pdf.
- 123 <https://shendetesia.gov.al/wp-content/uploads/2023/11/Plani-i-Veprimit-per-Shendetin-Mendor-2023-2026.pdf>.
- 124 <https://www.instat.gov.al/media/12598/burra-dhe-gra-2023.pdf>, p. 129.
- 125 <https://www.ishp.gov.al/wp-content/uploads/2021/06/5BulletinDraftcheckup-final-2018.pdf>.
- 126 <https://www.co-plan.org/wp-content/uploads/2022/04/Manaxhimi-i-mundjeve-jo-te-mettouvale-ne-kushtet-e-emergjencash-shendetesore.pdf>.
- 127 <https://www.ishp.gov.al/raporte/>.
- 128 <https://www.ishp.gov.al/wp-content/uploads/2021/06/3Raporti-vleresimi-kolposkopi-programi-depistimit-ca-cervix-Mars-2021.pdf>.
- 129 <https://www.instat.gov.al/media/12598/burra-dhe-gra-2023.pdf>.
- 130 <https://www.instat.gov.al/media/11279/sdg-2022-shqip.pdf>.
- 131 <https://www.instat.gov.al/al/cens-2023/>.
- 132 Such are:
- Law no. 57/2019 "On social assistance in the Republic of Albania".
 - Law no. 15/2019 "For promoting employment".
 - CoMD no. 380, dated 05.06.2015 "On the approval of the political document "Disability assessment reform in the social protection system and the 2019-2024 action plan for its implementation".
 - CoMD no. 866, dated 24.12.2019 "On the approval of the National Social Protection Strategy 2020-2023 and the action plan for its implementation".

- CoMD no. 864, dated 24.12.2019 "On the approval of the National Political Document on Aging, 2020-2024, and the Action Plan for its implementation".
- CoMD no. 659, dated 10.10.2019 "On the approval of the National Strategy for Employment and Skills 2019 - 2022".
- CoMD no. 400, dated 30.06.2021 "On the approval of the National Gender Equality Strategy".
- Law no. 62/2022 "On the National Register of Convicted Sexual Crimes".
<https://www.instat.gov.al/media/12598/burra-dhe-gra-2023.pdf>.
- 133 https://www.instat.gov.al/media/13332/statistika-te-diplomimeme_2022-23-update-2024.pdf.
- 134 *Ibid.*
- 135 *Ibid.*
- 136 See the composition of the government at: <https://kryeministria.al/qeveria/>.
- 137 <https://www.gjk.gov.al/>.
- 138 <http://www.instat.gov.al/media/11027/burra-dhe-gra-2022.pdf>, page 115.
- 139 <http://www.instat.gov.al/media/11027/burra-dhe-gra-2022.pdf>, page 113.
- 140 CoMD no. 732, dated 13.12.2023 "On the approval of the Action Plan for the implementation of Resolution 1325 of the Security Council of the United Nations Organization "On women, peace and security" 2023-2027, in the Republic of Albania".
- 141 The process was mainly supported by the Peace and Security Women Association and various international actors, mainly UN Women.
- 142 <https://www.mod.gov.al/index.php/ministria/ministry>.
- 143 <https://www.parlament.al/>.
- 144 INSTAT (2023). Survey on 'Use of information and communication technology (ICT) in households and by individuals' in 2022. See: https://www.instat.gov.al/media/11157/ict-2022_shqip.pdf.
- 145 https://www.instat.gov.al/media/12854/ict-2023_shqip.pdf.
- 146 Law no. 9669/2006 "On measures against violence in family relationships".
- 147 The establishment of programs is foreseen in the National Strategy for Gender Equality and is currently offered only by some NGOs in Tirana, Shkodër, Vlorë and Elbasan.
- 148 Law no. 35/2020 "On some additions and changes to law no. 7895, dated 7.1.1995, "Criminal Code of the Republic of Albania", amended".
- 149 Law no. 13/2022 "On the ratification of Convention 190 of the International Labor Organization "Convention on Violence and Harassment".
- 150 Law no. 62/2022 "On the National Register of Convicted Sexual Crimes".
- 151 <https://www.kmd.al>.
- 152 Law no. 30/2023 "On some changes and additions to the law no. 97/2013, "On audiovisual media in the Republic of Albania", amended.
- 153 Decision no. 60, dated 10.07.2023 of the Audiovisual Media Authority for the approval of the Audiovisual Media Transmission Code.
- 154 Article 54 of the Constitution of Albania, amended.
- 155 The first report in the framework of the implementation of the Cross-sectoral Juvenile Justice Strategy 2022-2026, for the period January June 2023, which has been published for transparency on the official website of the Ministry of Justice: <https://drejtesia.gov.al/raportet-e-monitorimit-shqip/>.
- 156 CoMD no. 524, dated 22.09.2021 "On Determining the Field of State Responsibility of the Minister of State for Youth and Children".
- 157 Instruction of the Prosecutor General no. 8/2021 "On the investigation and effective criminal prosecution for criminal offenses involving minors in conflict with the law, victims and/or witnesses", as well as the Order of the Prosecutor General no. 87/2021 "On the approval of the rules for using the integrated juvenile criminal justice data system".
- 158 Decision of the Criminal College, Supreme Court no. 00-20122 (217), dated 27.07.2022.
- 159 Decision of the Administrative Council of the Social Insurance Institute, "On the criteria, documentation and evaluation procedures of the requests of the disabled for reimbursement of expenses for the purchase of fuels and lubricating oils".
https://shendetesia.gov.al/wp-content/uploads/2022/03/Plani-Kombetar-PAK-_2021-2025_AL.pdf.
- 160 CoMD no. 470 dated 6.07.2022 "On determining the rules, procedures and criteria for the provision of supported decision-making services for persons with disabilities" and CoMD no. 436 dated 22.06.2022 "On the approval of the rules, procedures and criteria for the provision of services for independent living for persons with disabilities".
- 162 Order of the Director General of the State Police no. 488 dated 28.05.2021 "On the implementation of the Instruction of the Minister of the Interior no. 289 dated 02.09.2020 "On determining the procedure for equipping Albanian citizens with a biometric passport".
- 163 The CEC amended Instruction No. 1 dated 05.12.2020, "Determining the rules for setting up, assigning and announcing the location of voting centers and preparing the map of the local self-government unit for the elections".
- 164 Order no. 580, dated 08.09.2023 of the Minister of Health "Action Plan for Mental Health 2023-2026".

- ¹⁶⁵ Law no. 20/2021 "On some additions and changes to law no. 44/2012".
- ¹⁶⁶ ADRF can be mentioned as one such example: <https://adrf.al/index.php/en/>.
- ¹⁶⁷ <https://shendetesia.gov.al/wp-content/uploads/2022/03/PLANI-KOMB%C3%8BTAR-I-VEPRIMIT-P%C3%8BR-BARAZI.pdf>.
- ¹⁶⁸ CoMD no. 511, dated 28.07.2022, "For some changes and additions to the CoMD no. 666, dated 10.10.2019, "On the financials quotas for food in canteens and dormitories and the determination of criteria for the benefit of scholarships and payments for students of pre-university education in public educational institutions", as well as CoMD no. 666, dated 10.10.2019, "On financial quotas for food in canteens and dormitories and the determination of criteria for the benefit of scholarships and payments for students of pre-university education in public educational institutions".
- ¹⁶⁹ Article 10 of law no. 69/2012 "On the pre-university education system in the Republic of Albania", as amended.
- ¹⁷⁰ Such are:
- CoMD no. 227, dated 17.4.2019, "On the preparation, printing, publication and distribution of basic education textbooks for students of public pre-university institutions where students of national minorities learn";
 - CoMD no. 463, dated 03.07.2019, "On determining the directions for the adoption of strategies, programs and action plans for the promotion and creation of the necessary conditions for persons belonging to national minorities to use and develop the essential elements of the identity of national minorities, including their language";
 - CoMD no. 1155, dated 24.12.2020 "On the criteria for determining the unit of local self-government, the essential number and the sufficient demand of persons of national minorities to be educated in the language of the national minority";
 - Instruction no. 22, dated 27.02.2022 "For the 2022-2023 school year in the pre-university education system";
 - Instruction no. 20, dated 19.07.2022 "On the determination of the subjects taught in the Albanian language and in the mother tongue by students of national minorities in basic education in Albania";
 - Order no. 531, dated 9.09.2022 "On determining the curriculum for national minorities in basic education";
 - Instruction no. 14, dated 10.7.2023 "On the number of students per class and the teaching load of educational workers in pre-university education institutions".
- ¹⁷¹ In order to support pre-university educational institutions where students of the Greek national minority study, a Local Education Office (Finiq-Dropull) has been created for the first time, which is headed by a representative of this national minority. Now, the educational institutions where students of the Greek national minority study are supported by Local office of the pre-university education Finiq-Dropull, Gjirokastër-Libohovo, Sarandë-Delvinë-Konispol, while students of the Macedonian national minority learn are supported by the Local office of the pre-university education Korça-Pustec.
- ¹⁷² CoMD no. 271, dated 2.5.2024 "On the approval of the new National Strategy for Migration (SKM) 2024-2030 and its Action Plan 2024-2026".
- ¹⁷³ Law No. 113/2020 "On citizenship".
- ¹⁷⁴ Law 79/2021 "For foreigners".
- ¹⁷⁵ Law no. 10/2021 "On asylum in the republic of Albania".
- ¹⁷⁶ Law 56/2024 "On some amendments to the civil status law, amended".
- ¹⁷⁷ Among the main acts are the CoMD for determining the criteria and documentation for visa and residence/single permit, the two instructions related to air return operations, as well as the approved instruction for the procedures for dealing with foreigners with irregular stay in the territory of of the Republic of Albania", which brings clear procedures related to the process of identifying foreigners at the border and territory, as well as cooperation between the responsible structures of the United Kingdom, approved by Instruction of the Minister of the Interior no. 174, dated 12.09.2022 " On the procedures for dealing with foreigners with irregular stay in the territory of the Republic of Albania".
- ¹⁷⁸ Order of the Prime Minister no. 185 date 31, 10. 2023 "On the establishment and operation of regional committees for the prevention of radicalism and the fight against violent extremism".